مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

معوقات التعليم العالي والبحث العلمي وإمكانية النهوض بمؤسساته التعليمية والبحثية في العراق

أ.د. هيثم عبد الله سلمان – أ. د. يحيى حمود حسن

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

معوقات التعليم العالي والبحث العلمي وإمكانية النهوض بمؤسساته التعليمية والبحثية في العراق

أ.د. هيثم عبد الله سلمان* – أ. د. يحيى حمود حسن**

الملخص:

إن الهدف الرئيس لسياسات التعليم العالي في العراق بمجمله هو تحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال رسم سياسات اقتصادية توظف القدرات الشبابية لعموم مجتمعه لبناء الدولة وحماية أمنها الاقتصادي والسياسي؛ لذا استندت الدراسة إلى فرضية مفادها: إن اتساع الفجوة ما بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق عمل الشباب في العراق لا تكون بسبب نوعية المخرجات فقط، ولكن لانخفاض كفاءتها أيضاً. ومن هنا جاءت الدراسة للإجابة عن بعض الأسئلة التي لم يعيها واضعو السياسات في العراق، الأسئلة التي يجري تداولها في المؤتمرات والاجتماعات الدولية والمحلية هل هي خيار يمكن الاستعانة بها لرسم سياساتها، أو هي ضرورة ينبغي التقيد بها والحرص على تنفيذها؟ ومن أهم تلك الأسئلة: هل تركز سوق عمل الشباب على نوعية محددة من المخرجات أو على كفاءة معينة منها؟ وهل تعمل فلسفة التعليم العالي بحسب آلية عرض المخرجات والطلب عليها أو على آلية إيجاد مجتمع شباب واعٍ ومثقف لبلوغ بعض مؤشرات التنمية البشرية؟ وهل ساعد التعليم العالي الأهلي في سد جزء من سوق عمل الشباب أو هو منافس للتعليم الحكومي؟ وهل أسهمت الجامعات المستحدثة في تلبية متطلبات سوق عمل الشباب؟، وهل تطوير التعليم العالي بما ينسجم مع سوق عمل الشباب هو ضرورة أو خيار في فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي؟

أما بشان البحث العلمي فإن معظم مهامه تطلع بها مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المنتشرة في العراق والمتمثلة في مراكز الأبحاث العلمية؛ لما لها من دور رئيس في النهوض بواقعه من خلال التمويل الحكومي الذي يجري تخصيصه في الموازنة العامة تحت بند الإنفاق على البحث والتطوير، وقد هدف البحث إلى الإجابة عن عدة أسئلة من أهمها: هل تتركز مهام البحث العلمي في المراكز البحثية فقط أو في الكليات أو في كليهما؟ هل تنسجم الكوادر البحثية والوظيفية في

*قسم الدراسات الاقتصادية / مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة.
**قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة.

المراكز البحثية وتطلعات البحث العلمي ومهامه؟ هل ترعى فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي المؤهلات العلمية والإبداعية الخاصة للباحثين عند تكليفهم بمهام البحث العلمي، أو هي فلسفة لا ترعى الخصوصية وتنظر إلى العموميات فقط؟ هل ساعدت المراكز البحثية في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي واجهت التنمية الاقتصادية؟ وغيرها، ولهذا فقد استندت الدراسة كذلك إلى فرضية مفادها: «إن السبب الرئيس لعدم تطور البحث العلمي في العراق جاء نتيجة القصور في فهم مهامه الرئيسة والنظر إليه على أنه ترفٌ فكري أو هامشي ولملء الفراغ الأكاديمي ليس إلا»؛ ولأجل التحقق من قبول الفرضية أو نفيها فقد قسم الفصل على ثلاثة محاور رئيسة هي: المحور الأول: تناول الإطار النظري للبحث العلمي.

المحور الثاني: واقع البحث العلمي في العراق ومعوقاته. المحور الثالث: تناول فلسفة تطوير البحث العلمي في العراق ومعالجاته. ثم أنهى البحث بخاتمة تناولت الإشارة إلى بعض التجارب الدولية في البحث العلمي بكلٍّ من الصين واليابان وما السبل التي عززت من خلالها الارتقاء بواقعهما البحثي والعلمي؟

وفي الختام توصلت الدراسة إلى استنتاج رئيس وهو تطابق نظرية البحث مع واقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

الفصل الأول

واقع التعليم العالي وسوق عمل الشباب في العراق

المقدمة:

مما لا ريب فيه أن سياسات نظام الحكم في البلاد العربية سواءٌ أكانت نظمها الاقتصادية تتبع النظام الرأسمالي أم الاشتراكي أم الإسلامي تلقي بظلالها مباشرةً على سياسات التعليم العالي، فإذا كان النظام الاقتصادي المتبع في دولة ما نظاماً رأسمالياً، فإن منهج سياساتها التعليمية تنحو نحواً متحرراً يتسم بالحرية التجارية لتعزيز روح المبادرة الفردية والتعليم الخاص والقدرة التنافسية لتحقيق أقصى الأرباح. أما إذا كان النظام الاقتصادي معاكساً، أي: نظام اشتراكي، فإن ذلك يدل على أن السياسة التعليمية المتبعة تندرج في أهم أولوياتها بحماية ملكية الدولة لمعظم مواردها الاقتصادية بهدف تعزيز روح العدالة في التعليم المجاني لعموم المجتمع ككل. فيما إذا كان النظام إسلامياً فإنه يهدف إلى تحقيق نظام الإسلام الذي يعتدُّ كثيراً بتحقيق الرفاه الاقتصادي، وتحقيق نظام الحكم العادل من خلال أدواته وتشريعاته الإسلامية التعليمية فقط.

بيد أنه من البديهي أن تتجلى سمات نجاح سياسة التعليم العالي في العراق على صيرورة خلق الكفاءات العلمية الشابة المتدربة القادرة على سد الاحتياجات المتزايدة لسوق عمل الشباب من الأيدي الماهرة والأكثر مهارةً، من خلال دراسة سوق العمل أولاً، ومن ثم توجيه سياستها نحوها وليس العكس ثانياً، وكذلك الالتفات إلى نوع مخرجات التعليم العالي وليس إلى كمها. ففي ظل سياسات التعليم العالي السابقة تركز الاهتمام على عدد خريجي الجامعات العراقية بسبب الافتقار لروح المشاركة في اتخاذ القرارات. ومن المتوقع أن ترقى مخرجات التعليم العالي بعد تغيُّر النظام عام ٢٠٠٣ من خلال نشر مبادئ الديمقراطية في الحكم وتعزيز روح الشفافية في تنفيذ القرارات والتشريعات القانونية النابعة من تطلعات مثقفي دولة المواطنة ومسؤوليات رُعاتها؛ بهدف توسيع خيارات توظيف الشباب بفرص عمل تليق ليس لمؤهلاتهم العلمية فقط، ولكن بحسب ميولهم الشخصية أيضاً؛ الأمر الذي يخلق انطباعاً مجتمعياً لدى الشباب بأن السياسة التعليمية للحكومة العراقية تعكس تطلعات فئة الشباب وآمالهم.

وقد استندت الدراسة إلى فرضية مفادها: إن اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق عمل الشباب في العراق لا يكون بسبب نوعية المخرجات فقط، ولكن لانخفاض

كفاءتها أيضاً، وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل تركز سوق عمل الشباب على نوعية محددة من المخرجات أو على كفاءة معينة منها؟
- هل تعمل فلسفة التعليم العالي بحسب آلية عرض المخرجات والطلب عليها أو على آلية أيجاد مجتمع شباب واعٍ ومثقف لبلوغ بعض مؤشرات التنمية البشرية؟
- هل ساعدت التعليم العالي الأهلي في سد جزء من سوق عمل الشباب أو هو منافس للتعليم الحكومي؟
- هل اسهمت الجامعات المستحدثة في تلبية متطلبات سوق عمل الشباب؟
- هل تطوير التعليم العالي بما ينسجم مع سوق عمل الشباب ضرورة أو خيار في فلسفته؟

إذ نبعت مشكلة الدراسة من أن مخرجات التعليم العالي في العراق لم تنسجم ومتطلبات سوق عمل الشباب المحلية ولا الإقليمية. ومما فاقم المشكلة هو التوسع في فتح الكليات الأهلية التي أصبحت تزخر بمخرجات مشابهة للتعليم العالي الحكومي إن لم تكن أقل كفاءة.

أولاً : الإطار النظري للتعليم العالي وسوق العمل

١. مفهوم التعليم العالي وأهميته

تعرف منظمة اليونسكو التعليم العالي على وفق نص التوصية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين في تشرين الثاني ١٩٩٣على أنه برامج الدراسة أو التدريب على البحوث عالي المستوى بعد المرحلة الثانوية التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من السلطات المختصة في الدولة[١] . أي إن التعليم العالي هو عملية صناعة أجيال المستقبل وأن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة؛ لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة[٢]. إذ يقع على عاتق مؤسسات التعليم

١. المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم العالي في القرن الحادية والعشرين الرؤية والعمل للمدة (٥-٩) تشرين الأول ١٩٩٨، باريس، اليونسكو، ١٩٩٨، ص: ١٢.

٢. د. ساجد شرقي، ٢٠٠٨، دور الجامعات في تطوير المجتمع وتنميته، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (١٠)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص: ١٧٣.

العالي مسؤولية كبرى تتمثل بتهيئة ملاكات وظيفية متقدمة لخدمة المجتمع فقط، وتهيئ قيادات علمية كفوءة لإدارة مؤسساتها. وهنا تكمن خطورة الأمر، إذ إن نجاح التعليم العالي لا يسعى إلى تهيئة المخرجات المطلوبة لسوق عمل الشباب فقط، ولكن لتهيئة مخرجات تحافظ على سياسة التعليم العالي واستراتيجيته وبرامجه، ومن ثم تطويرها. أي بمعنى أن مؤسسات التعليم العالي تعمل بوظيفة التغذية العكسية (Feedback)؛ وهكذا توفر مخرجات علمية كفوءة تفي بمتطلبات سوق عمل الشباب في المدى القصير التي تشكل جزءاً اساسياً من متطلبات المجتمع وتنميته الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم يتغير وتتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بنحوٍ متسارع من جهة[٣]، وتحافظ على هذه المتطلبات في المدى الطويل من جهة أخرى.

لذا تعُد الجامعات الوعاء الذي يحوي المعارف الإنسانية والعلمية جميعاً التي تتطلبها العلوم عموماً من خلال دورها الكبير في تلبية معظم عناصر العملية الإنتاجية وتوافرها. ويتمثل دور الجامعات من خلال ما تحويه من مؤسسات تعليمية تُعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي تمثلها الكليات والمراكز البحثية على التوالي. إذ يتمثل دور الكليات في توفير عنصري العمل والإدارة أو التنظيم بتخريج الدفعات الطلابية السنوية إلى سوق العمل، فيما يتمثل دور المراكز البحثية بزيادة الخبرات والمهارات من خلال النتاج الفكري والعلمي للباحثين[٤]؛ وبذلك يمكن توفير اقتصاد معرفي من ذلك النتاج البحثي من المراكز البحثية من خلال عملية منظمة تسعى إلى تحقيق ابتكارات جديدة، ودراسة الظواهر والمشكلات ووضع الحلول الكفيلة لمعالجتها خدمة للإنسان[٥]، فضلاً عما تنجزه الكليات من بحوث علمية رصينة ترفد وتكمل النتاج الفكري والإبداعي لمهام المراكز البحثية، ومن ثم تكتمل حلقات السلسلة العلمية ما بين التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الدولة.

ويرجع الاهتمام بالتعليم العالي بنحوٍ عام إلى أهمية التنمية الاقتصادية التي تعتمد رئيسياً على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري. ومن بين أهم النماذج التي تطرقت إلى علاقة النمو بالتعليم هو أنموذج لوكاس للنمو الذي يستلزم توافر بعض المتطلبات الرئيسة لتطبيقه. بيد أن مستوى تلك المتطلبات يختلف من دولة إلى أخرى، ولاسيما أن المتطلب الرئيس له هو ما يخصُّ تقسيم الوقت

٣. د. ساجد شرقي، مصدر سابق، ص: ١٧٣.

٤. د. هيثم عبد الله سلمان، د. يحيى حمود حسن، ٢٠١٣، متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دراسة حالة: جامعة البصرة)، سلسلة بحوث الخليج العربي، العدد (٦٠)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص: ١١.

٥. أمجد صباح عبد العالي، هيثم عبد الله سلمان، واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٥)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص: ١٨٤.

على ثلاثة أجزاء هي: وقت العمل، ووقت التعليم، ووقت الفراغ؛ لذا فإن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر ما بين الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المخصصة للتعليم؛ إذ نجد في الدول المتقدمة معدلات تنموية جيدة؛ وذلك لأنها أعطت أهمية كبيرة للوقت المخصص للتعليم. في حين نجد الدول النامية تمتاز بمعدلات تنموية

ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها بالوقت اللازم للتعليم، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على استثمار الوقت المخصص للتعليم بنحوٍ دائم —رأس المال البشري— سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي[٦]، ومن ثم فإن الاختلاف في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين الدول يرجع إلى التباين في مستويات تراكم رأس المال البشري بينها، وهو ما يعبر عن الوقت المستثمر للتعلم والتعليم، وهو ما ركز عليه أنموذج مينسر (Mincer) لرأس المال البشري الذي راج تطبيقه في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري من خلال التركيز على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بوساطة الأفراد وذلك باستبعاد كل القوى غير المنافسة التي يترتب عليها تفاوت في الدخول[٧]؛ مما يجعل الاستثمار في التعليم هو المصدر الرئيس لتحديد الدخل الفردي في ظل أسواق المنافسة التي تحكمها آلية السوق فقط. ومن أهم الافتراضات التي بُنِيَ عليها الأنموذج هي ما يأتي[٨]: إن طول مدة التعليم هو المصدر الأساس للتفاوت في دخول العاملين، ويتوقع الأفراد الحصول على دخول أعلى في المستقبل حين اتخاذهم قرار التعليم؛ وذلك استناداً إلى قانون تكلفة الفرصة البديلة، فضلاً عن ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية. مما يتيح للأفراد عند انخراطهم في التعليم المفاضلة ما بين الأجور التي يمكن الحصول عليها قبل التعليم وبعده؛ بهدف تحقيق أقصى رفاهية ممكنه في ظل مهاراته، وهو أمر جعل من الجامعات في معظم الدول المتقدمة تمول من القطاعين الحكومي والخاص وهو عكس ما نلحظه في الدول العربية المعتمده على القطاع الحكومي[٩].

٦. دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، دون تأريخ، ص: ١٦.

http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com_international _albachir/com _8.pdf

٧. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠١، ص: ٤.

٨. المصدر نفسه، ص: ٤-٥.

٩. صالح موسى الجغداف، وآخرون، دور البحث العلمي ومراكز البحوث في التنمية الصناعية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (٣٨)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص: ٥.

٢. مفهوم سوق عمل الشباب ومتطلباته

يشير سوق العمل إلى المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، ويجري تحديد فرص العمل المطلوبة وتقدير حجم البطالة، فضلاً عن تحديد الأجر[١٠]. أي إنه المكان المسؤول عن توزيع العمال في الوظائف وذلك بالتنسيق بين قرارات التوظيف الذي من أهم مكوناته المشترون لقوى طلب عنصر العمل والبائعون لقوى عرض عنصر العمل. فيما عرفه آخر على أنه المجال الذي يجد فيه الخريج أو العامل فرصة عمل وقد يكون محلياً أو إقليمياً أو دولياً[١١]. ومن ثم فإن لسوق العمل أهميةً ليست اقتصادية أو اجتماعية فقط ولكن تتعداها إلى أن تكون سياسية. إذ إن بعض علماء الاقتصاد قد فسروا حركات الاحتجاجات والانتفاضات التي شملت ١٧ دولة عربية، ومن بينهم أدموند فيليبس (Edmund Phelps) الحائز جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦، إذ عَدَّ أن الدافع الرئيس لهذه الثورات لم يكن كما عده الاقتصاديون –عدم عدالة توزيع الدخل والثروة التي تنص عليها نظرية التنمية الاقتصادية– بل من عدم عدالة توزيع الفرص، والدخول في سوق العمل بصورة عادلة[١٢]؛ مما يدل على إن السبب الرئيس لقيام الثورات العربية ليست أسباباً اقتصادية ولاسيما سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي، ولكن لنتائج اقتصادية تمثلت بالفساد الإداري لإدارة توزيع فرص العمل من جهة، والفساد القانوني والتشريعي في العدالة الاجتماعية للدخول في سوق العمل من جهة أخرى، وأن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية لم تخلق فرص عمل للبطالة المستشرية في مجتمعاتها، وإن خلقت فرص في بعض الأحيان فإنها خفضت إنتاجية عنصر العمل لأنها حولت البطالة من بطالة إجبارية إلى بطالة مقنعة؛ وذلك نتيجة ضعف المؤسسات التعليمية لاسيما مؤسسات التعليم العالي في رفد سوق العمل بالمهارات والخبرات والاختصاصات التي تحتاج إليها السوق. ويمكن أن تصبح قضية البطالة أكثر قسوة وخطورة إذا انتشرت في الطبقة المتعلمة؛ وذلك لما يترتب عليها من آثار نفسية

١٠. نادر مريان، وآخرون، الداخلون الجدد إلى سوق العمل الأردنية، مشروع المنار دربك للغد، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان، ٢٠٠٧، ص: ٥.

http://www.almanar.jo/AlManaren/Portals/0/PDF2/%D8%.

١١. هيئة التحرير، الخريجون وسوق العمل، وزارة الخارجية والتخطيط، فلسطين، شباط ٢٠١٢، ص: ١١.

http://www.mop.ps/ar/upload_file/2984576857463748.pdf

١٢. د. ثناء فؤاد عبد الله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣، ص: ٣٩٨.

على مستقبل الأمة الذي يمثله هؤلاء الشباب[١٣]، ومن ثم تصبح المؤسسات التعليمية مثل المدارس والمعاهد والجامعات أماكن ترفيه لقضاء الوقت لنسيان الواقع الذي يعيشه الطالب لمعرفته المسبقة بمصير تخرجه وهو التعطيل عن العمال.

ومن ثم فإن أهم ما تتطلبه سوق العمل هو الآلية التي يجري بمقتضاها توجيه التعليم العالي نحوه، أي بمعنى أن سوق العمل هي التي توجه التعليم العالي، وهو ما نلحظه في أسواق عمل الدول المتقدمة؛ ويرجع سبب ذلك إلى تبني سياسة التعليم العالي الخاص. وهو عكس ما نجده في الدول العربية التي يعمل التعليم العالي بتوجيه سوق العمل؛ وذلك نتيجة لتبني سياسة التعليم العالي الحكومي. ومن ثم فإن سوق العمل العربية ذات نزعه تبعية نحو التعليم في الدول المتقدمة، وهو ما أجبر البطالة الإجبارية لبعض العاطلين من ذوي خريجي الدراسة الابتدائية أو المتوسطة على دخول بعض الدورات التدريبية والتطويرية وتعلم بعض المهارات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات للعمل في ورش صيانة الأجهزة الإلكترونية وتنصيب برامجها ولاسيما بأجهزة الحاسوب، والستلايت، والهاتف الخلوي (الجوال)، وغيرها.

ثانياً: واقع التعليم العالي وسوق العمل في العراق

١. واقع التعليم العالي ودوره في سوق العمل

إن التعليم العالي هو جزء من النظام التربوي، وهو حكومي بالكامل منذ صدور قانون التعليم المجاني عام ١٩٧٤، وتسعى الدولة إلى أن يكون مجانياً في المراحل كافة وإلزامياً في المراحل الابتدائية في العراق[١٤]. ومن أهم المبادئ العامة التي استندت إليها فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق هي[١٥] :

- الإيمان بأهمية التعليم العالي والبحث العلمي كحلقة مهمة متممة للنظام التربوي (التعليم

١٣. د. حازم الببلاوي، نظرة عامة حول سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، في الندوة السنوية المشتركة (الرابعة عشر) سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، أبو ظبي ٢-٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، تحرير: د. حازم الببلاوي، صندوق النقد العربي، وآخرون، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص: ٢٢.

١٤. علي الزبيدي، وآخرون، تشرين الأول ٢٠٠٨، التربية والتعليم العالي والفقر في العراق، دراسة مقدمة إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، برنامج البنك الدولي، بغداد، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص: ٤.
http://www.cosit.gov.iq/documents.pdf

١٥. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أرقام وحقائق: إنجازات ثلاث سنوات ٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣، دائرة الإعلام والعلاقات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠١٤، ص: ١١٤.
http://www.mohesr.gov.iq/uploads/pdf/Ministry%20Achivement%20details2014.pdf

العام) والسلم التعليمي في المجتمع.

- التأكيد على أن الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي هو أفضل أنواع الاستثمار البشري والمادي لمشاركته الفعالة في بناء المجتمع، وتطويره، وتنميته، وتقدمة.

- التناسب بين المردودات الاجتماعية والعلمية والثقافية وبين مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بما ينفق على مدخلاته بشكل عام.

- ربط استراتيجيات التعليم وسياساته وبرامجه ومناهجه وخدماته وأنشطته البحثية بحاجات المجتمع وحل مشكلاته، وتنميته الشاملة، وتلبية متطلبات سوق العمل، فضلاً عن ضرورة التركيز على الوظائف الثلاث الرئيسة للتعليم العالي: (التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع).

وتأسيساً على ما سبق يتبين أن الوظيفة الأساسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي هي التدريس والبحث العلمي والخدمة العامة للمجتمع من خلال التفاعل الحقيقي معه[١٦]، وهذه هي المهام الرئيسة نفسها لمؤسسات التعليم العالي في الدول العربية كما أقرتها منظمة اليونسكو. وأثبتت البراهين في العقد الماضي أن التعليم العالي والبحث يشاركان في القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإحراز التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع[١٧] .

بيد أن هذه الوظائف لم تفلح منذ أن تأسست أول جامعة عراقية عام ١٩٠٨، فما تزال جامعتنا تئن من تخريج جيوش البطالة سنوياً على الرغم من الدعم الحكومي السخي والجاد في دعم التعليم العالي الذي يمثل اللبنه الأولى من رقي المجتمعات وتحضرها. ولعل السبب الرئيس لهذا الخلل أن الوظيفة الأساسية التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه جامعاتها كانت تقليدية ولم تواكب مراحل تطور التعليم العالي ونضجه. فبدلاً من أن تستعين بالمفاهيم التي تحفز على التعلم استعانت بالمفاهيم التي تركن إلى التعليم؛ وهنا يكمن الخطر، فالوظيفة الأساسية لا بدّ من أن تكون منسجمة وروح العصر وليست معزولة عنه وهي: (التدريس الناجع، والبحث العلمي الممتاز،

١٦. د. حيدر نعمة بخيت، ٢٠١١، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعالمية منها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٠)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص: ١٠.

١٧. بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي لعام ٢٠٠٩، الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية للمدة (٥-٨) تموز ٢٠٠٩، اليونسكو،باريس، ٢٠١٠، ص: ١.
http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001832/183277a.pdf

والخدمة العامة الكفوءة للمجتمع من خلال التفاعل الخلاق معه). وهذه ليست تغيُّرات في التعبير والمفاهيم والمصطلحات، ولكن هي أسس لا بد من الوقوف عليها والتناغم معها، فالتدريس الناجع هو الذي يخلق متميزين، والبحث العلمي المائز يخلق مبدعين، والخدمة العامة الكفوءة للمجتمع تخلق المخلصين؛ وبهذه المنظومة القيمية ما بين التعليم العالي والمجتمع ستحقق حاضنات تولد نتاجاً علمياً وفكرياً بما ينسجم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية الطموح بموارد مالية متواضعة؛ وبذلك تتعاظم المنافع وتتدنى التكاليف. وهنا يمكن أن نسترشد بقول الإمام الصادق –عليه السلام– إذ قال: «الناس هلكى إلا العالمون، والعالمون هلكى إلا العاملون، والعاملون هلكى إلا المخلصون، والمخلصون في خطر» . فكثير من الخبراء والعلماء يخلطون ما بين التدريسي والباحث ويضعونهما تحت عنوان واحد هو العلماء، وهذا في الحقيقة إطراء للتدريسي وغبن للباحث، إذ نرى أن التدريسي هو عالم –إن صح التعبير–، ولكن الباحث هو عالم عامل وظف علمه في عمل جديد؛ وهنا تكمن أوجه الاختلاف، فإذا وظف الباحث واستثمر مهارته لخدمة المجتمع صار مخلصاً. أما إذا استثمرها لاستغلال المجتمع فقد صار عاقاً له؛ وبذلك تنتفي المهمة الرئيسة للتعليم العالي وهي إعداد قوى بشرية ذات مواهب عالية وبتخصصات متنوعة قادر على احتلال مواقع متقدمة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم يعجز سوق العمل عن استيعاب القوى البشرية غير المؤهلة، ومن ثم يفقد مهمته الرئيسة[١٨]؛ وبالتالي لا يُعد الاستثمار في التعليم استثماراً جيداً.

٢. واقع سوق العمل ومميزاته

لا تعدُّ سوق العمل في العراق سوقاً تنافسياً واحداً وإنما يتكون من أسواق جزئية معزولة بعضها عن بعض، إذ تختلف مستويات الأجور وذلك نسبة للعوائق المؤسسية لحراك العمال، ومن أهم الأسواق هي السوق الأولية للوظائف الراقية، والسوق الثانوية للوظائف الدنيا[١٩]. فالترابط العضوي بين التعليم العالي وسوق العمل هو معيار نجاح مشروع إعادة تنظيم التعليم العالي[٢٠]. فكلما كانت مخرجات التعليم العالي تتمتع بمهارات وكفاءة علمية تتوافق وسوق العمل، دلَّ ذلك على سلامة التمايز بين السوقين، وإلا فإن التمياز بالأجور بين السوقين قد يجعلهما لا تعملان

١٨. مصطفى الصغير التريكي، أحمد محمد النقراط، ٢٠١٣، قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل (GTZ)، المجلة الجامعة، العدد (١٥)، مركز البحوث والاستشارات العلمية والتدريب، جامعة الزاوية، ٢٠١٣، ص: ١٠٧.

http://www.bulletin.zu.edu.ly/issue_n15_2/Contents/A_06.pdf

١٩. علي عبد القادر علي، مصدر سابق، ص: ١٢.

٢٠. د. ساجد شرقي، مصدر سابق، ص: ١٧٤.

على وفق المعايير التي أسّست على أثرهما، ومن ثم تهدر الموارد المالية المتمثلة بالرواتب والأجور لغير مستحقيها.

وأهم ما يميز سوق العمل في العراق هو ارتفاع نسبة العاملين من الذكور نسبة إلى مشاركة الإناث، وارتفاع معدل نمو عرض العمل نتيجة ارتفاع معدل نمو السكان ويقابله تباطؤ نمو طلب العمل[٢١]، فضلًا عن ارتفاع معدل البطالة فيه، إذ بلغ معدلها حوالي (١٥,١) عام ٢٠١٤[٢٢]، ويُعد مؤشر معدل البطالة من المؤشرات المهمة التي تعكس نجاح التعليم العالي في تلبية متطلبات سوق العمل، إذ كلما انخفض المؤشر دل على نجاح فلسفة التعليم العالي في تأدية أهدافها والعكس صحيح. وإن كثيراً من الأحيان يرجع الاقتصاديون أسباب البطالة إلى ظواهر أو متغيرات اقتصادية مثل الركود الاقتصادي، وانخفاض الاستثمار، وارتفاع سعر الفائدة وغيرها. بيد أن من المهم القول إن تلك الأسباب هي أسباب لا يمكن الركون إليها في معظم الحالات ولاسيما إن كانت مؤسسة التعليم العالي تتسم بروح التطور والإبداع. إذ أن المؤسسة بحد ذاتها لا بد إن تعكس حالة المجتمع، أي إن هدف المؤسسة ينبغي أن يكون نابعاً من طموحات المجتمع، ورغبة سوق العمل، وآفاق المؤسسة في تطوير المجتمع علمياً. ومن ثم فإن سد احتياجات السوق من العمالة المناسبة، وإيجاد قوى عاملة مهيأة لدخول مجالات جديدة في سوق العمل اعتماداً على قانون الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي (Says Law) –الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب– هو أمر يدل على أنه في الوقت الذي تمد فيه مؤسسات التعليم العالي السوق بالقوى العاملة المناسبة في الأجل القصير، فلا بدَّ أن يوجه نشاط السوق في الأجلين المتوسط والطويل من خلال إيجاد أنشطة عمل ومهارات جديدة لإكمال متطلبات سوق العمل وسوق السلع وسوق الخدمات بالروابط الخلفية والأمامية.

ثالثاً: معوقات التعليم العالي في مواجهة تغيُّرات سوق العمل في العراق

تُعد السياسة التعليمية المحور الرئيس لنجاح متطلبات النهوض بواقع التنمية الاقتصادية، إذ كلما اتسمت تلك السياسة بالواقعية والجودة وحُسن اختيار منفذيها، انعكس ذلك –بلا أدنى شك– نحو التميُّز والنجاح في توفير فرص العمل التي تتلاءَم واحتياجات سوق العمل المطلوبة. وأول من أشار إلى أهمية التعليم في التنمية هو آدم سميث (Adam Smith) الذي أنفرد من المدرسة

٢١. ثائر محمود العاني، أحمد كامل الناصح، ٢٠١٠، التنافسية الجديدة وإعادة هيكلية سوق العمل العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (٨٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص: ١٤٣.

22. http://ar.tradingeconomics.com

الكلاسيكية وعد تكوين الفرد المتأتي من التعليم استثماراً يعوض جزءاً من أجور العمال؛ وبذلك فهو من أوائل من طرحوا فكرة اعتبار التعليم استثماراً[٢٣]، ثم توالت الآراء حول أهمية التعليم من رواد الاقتصاد ومنهم الاقتصادي الفريد مارشال (Marshall) الذي عاصر بداية التغيُّر في فنون الإنتاج مطلع النصف الأول من القرن العشرين، فأكد الدور الرئيس الذي يؤديه الإنسان في إنتاج السلع ونمو الإنتاج وتطوره وأهمية التعليم في رفع إنتاجية الفرد إذ يقول: «إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة»، فيما عد كارل ماركس (Marks) الإنسان أثمن رأس مال، وكذلك أدخل أيرفنج فيشر (Fesher) رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يدر دخلاً عبر الزمن[٢٤]. أي بمعنى أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال أتساع معارف النتاج العلمي للفرد وخبراته يولد قيمة معرفية أعلى يمكن عن طريقها رفع معظم المؤشرات ومن أهمها: إنتاجية العمل، وإنتاجية رأس المال المادي، ورفع كفاءة الوحدات التعليمية والإنتاجية والإدارية على حدٍ سواء، فضلاً عن الإمكانية الكبيرة التي يوفرها رأس المال البشري في إيجاد طرق الوصول إلى التقنيات المتطورة؛ لذلك اختلفت الآراء والأفكار المطروحة لمعالجة موضوع التعليم، ويمكن التمييز بين مدخلين هما[٢٥]:

- اقتصاديو التعليم الذين ينصب اهتمامهم على هيكلية النظام التعليمي ووظيفته من دون استهداف الوصول إلى نماذج نظرية تشرح العلاقة ما بين التعليم والنمو الاقتصادي، إلا أنهم يهتمون بتعظيم عمل المؤسسات في إطار الأهداف الموضوعة.
- منظرو النمو الذين يهتمون بالأداء التعليمي وإسقاطاته على النمو بأنموذج قياسي، وقلما يركزون على الأنظمة التعليمية، إذ يعدون أن السياسة التعليمية متغيراً خارجياً معطى.

وبما أن التحليل اقتصادي، لذا ينبغي التركيز على السؤال الآتي: ما هو السبل الرئيس لتعزيز حالة النهوض بواقع التعليم العالي في العراق. ونبتدئ بالسؤال الجوهري الرئيس الذي طالما سأل الجميع عنه في معظم المحافل العربية والدولية، وهو لماذا التخلف في الدول العربية ولاسيما في العراق ولماذا التقدم في الدول الصناعية؟ وللإجابة عنه لا بد من التمييز ما بين مفهومين أساسيين

٢٣. عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص: ١٣٦– ١٣٧.

٢٤. دنافز أيوب محمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، دون تأريخ، ص: ٧. http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nafzAyoub/r1_drNafzAyoub.pdf

٢٥. عبد اللطيف مصطيفي، مصدر سابق، ص: ١٣٩.

يمثلان جوهر الإجابة، وهما: ذاكرة الإنسان، وذاكرة الحاسبة الإلكترونية؛ للوصول إلى تحليل علمي ومنطقي. فذاكرة الإنسان تنقسم على ثلاثة أنواع هي: الذاكرة الحسية (اللحظية)، والذاكرة قصيرة المدى (الثانوية)، والذاكرة طويلة المدى (الرئيسة). أما ذاكرة الحاسبة الإلكترونية فتنقسم على قسمين، هما: الذاكرة الثانوية التي تمثل الروم (ROM) والذاكرة الرئيسة التي تمثل الرام (RAM). وحينما يسأل من أين أتت كفاءة الحاسبة الإلكترونية في أداء وظيفتها، يأتي الجواب من خلال سرعة المعالج وسعة حجم الذاكرة، وأي ذاكرة؟ فيقال: الذاكرة الرئيسة الـ (RAM) وليس الذاكرة الثانوية الـ (ROM) التي تمثل وحدة الذاكرة العشوائية التي تعمل كالسبورة التي يكتب عليه ثم يجري مسحها. أما كفاءة الإنسان فمصدرها إنتاجية العمل وخبرات الذاكرة ومهارتها، فالإنتاجية تقاس من خلال ثلاثة مؤشرات هي:

١. مقدار النتاج العلمي والفكري المتمثل في براءات الاختراع والبحوث العلمية المحكمة والكتب المؤلفة والمترجمة.

٢. مقدار الإنتاج السلعي المطابق للمواصفات العالمية ومعايير الجودة.

٣. مقدار الخدمات المقدمة في شتى المجالات الحياتية ومنها الخدمات الطبية والتعليمية والقانونية، والإدارية، فضلاً عن الخدمات العامة. شريطة أن تكون تلك الخدمات ذات أنظمة تعمل بإدارة الجودة التي شعارها العام والمتعارف عليه هو المقولة التأريخية لرواد إدارة الجودة[٢٦*]، وهي « أعمله صحيحاً منذ البداية، وارتق بجودته وتكامله، هو النظام الذي يحقق النتائج الإيجابية»[٢٧]، فضلاً عن توفيرها للقدرة التنافسية إذا ما سوقت إلى الأسواق الدولية.

أما خبرات الذاكرة ومهارتها فتتمثل بالقدرة على استرجاع المعلومات المتراكمة من الموضوعات العلمية في المراحل الدراسية كافة. وعند تحليل ما يتيقن في ذاكرة الإنسان فنقول أن معظم الأفراد في الدول العربية عموماً وفي العراق خصوصاً حينما يتوجهون إلى التعليم يكون هدفهم الرئيس هو النجاح وليس الإبداع والبحث عن المعرفة، فالنجاح شرط ضروري في التعليم ولكنه ليس شرطاً كافياً؛ فالشرط الكافي فيه هو البحث عن المعرفة التي تميّز الفرد ما بين أن يكون ناجحاً أو مبدعاً. فالأفراد في الدول الصناعية المتقدمة يبحثون عن الإبداع في صغرهم وأما غيرهم في الدول العربية

٢٦.* من أبرزهم إدوارد ديمنك، وتاكوشي، وجوران، وبالدرج مالكولم، وغيرهم من عمالقة العلوم الإدارية.

٢٧. د. حسين علي زيدان، نظرة تعريفية للمواصفات الإدارية (المواصفات القياسية الدولية العالمية ISO) الصادرة من علوم إدارة الأعمال، مجلة نفطنا، العدد (٦٢)، شركة نفط الجنوب، البصرة، أيلول ٢٠١٤، ص: ٤٥.

ولاسيما في العراق فيبحثون عن النجاح في كبرهم. ومن ثم فإن الحقيقة التي ينبغي أن يعيها الجميع، أن الناس في الدول العربية يبحثون عن النجاح لكسب الامتيازات والمخصصات والمناصب الإدارية، وفي الدول المتقدمة يبحثون عن الإبداع لتحقيق الرفاه الاقتصادي لمجتمعاتهم، ومن بين التحديات التي تعرقل النهوض بواقع التعليم العالي في العراق هي:

١. اتباع وزارة التعليم العالي سياسة القبول المركزي لخريجي الدراسة الإعدادية جميعاً من دون النظر إلى الطاقات الاستيعابية الملائمة للجامعات والمعاهد الفنية، فضلاً عن افتقار سياسة التعليم العالي في العراق كما هو حاصل في أغلب الدول العربية إلى أسس بناء القدرات البشرية القائمة على أسس تربوية تسعى إلى إعداد أجيالٍ تتعامل مع الأوضاع الوطنية والإقليمية والدولية المتغيرة، وتأكيد الهوية الوطنية والقيم الاجتماعية المحلية[٢٨].

٢. إن أهم ما يؤخذ على طرائق التدريس في الكليات التي تُعنى بتخريج الوظائف الإدارية لسوق العمل في العراق والتي فيها دراسات مسائية هو سعي التدريسي إلى تدريس مواد خارج اختصاصه الدقيق؛ للإفادة من تدريس المواد المناظرة لها في الدراسات المسائية التي تدر عليه الأجر الوفير. وهو أمر جعل المؤسسة التعليمية تلك ترتكب جناية مركبة: أولهما الإخفاق في توصيل مفاهيم المادة العلمية بنحوٍ دقيق للدراسات الصباحية، وثانيهما هدرت فرص التعليم في الدراسات المسائية. وما بين هاتين الجنايتين ضاعت القدرات العلمية الكفوءة المتخصصة للتدريسيين التي أنفق عليها الكثير، ومن ثم التهم التعليم موارد مالية من الأولى وأبعدها من أن تصرف في أوجه أخرى أكثر جدوى اقتصادية، إذ قد يساء توزيع الموارد داخله، أو قد تستخدم بكفاءة متدنية، كما قد يسيء التعليم إلى قدرات الأفراد من خلال إيجاد مهن غير ضرورية[٢٩]، لا تنسجم ومتطلبات السوق الحالية ولا المستقبلية.

رابعاً: الدور المأمول لفلسفة التعليم العالي في توسيع فرص توظيف الشباب بالعراق

تسعى فلسفة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق –كما ذكر آنفاً– إلى تخريج كفاءات علمية تلبي سوق العمل بنحوٍ رئيس، فضلاً عن تخريج باحثين للعمل في مجال البحث

٢٨. ٢٨. د. حسين علي زيدان، نظرة تعريفية للمواصفات الإدارية (المواصفات القياسية الدولية العالمية ISO) الصادرة من علوم إدارة الأعمال، مجلة نفطنا، العدد (٦٢)، شركة نفط الجنوب، البصرة، أيلول ٢٠١٤، ص: ٤٥.

٢٩. عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، سلسلة جسر التنمية، العدد (٦٨)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، كانون الأول ٢٠٠٧، ص: ١٣.

والتطوير بهدف حل المشكلات التي قد تعترض أنشطة الحياة ومجالاتها كافة، لكن هذه الفلسفة لا بد من أن تأخذ بالحسبان التطورات العلمية، والتكنولوجية، والفكرية، وثورة الاتصالات والمعلوماتية؛ وذلك بهدف الارتقاء بوسائل التعليم العالي من خلال البدء بما انتهى إليه الآخرون من سياسات، واستراتيجيات، وبرامج، ومناهج، فضلاً عن وسائل التنفيذ والمتابعة والرقابة. ويبتعد فرانسيسكوا كوملاني سيدو مدير قسم التعليم العالي في اليونسكو بعيداً ويقول «لا يمكن إن تشكل قوى العرض والطلب العامل الوحيد الذي يتعين أخذه في الحسبان، لأن التعليم حق معترف به في الإعلان العالمي حول حقوق الإنسان[٣٠]، وهنا يمكن أن نسأل هل كان يقصد من ذلك الإعلان التعليم الأولي أو التعليم العالي أو التعليم عموماً.

وللحيلولة دون تفاقم المعوقات التي تعترض نظام التعليم العالي في العراق، ولرسم سياسة للتعليم العالي والبحث العلمي لا بد من أن تتضمن تلك السياسة في فلسفتها المحاور الآتية:

١. سياسة التعليم العالي الجديدة

يعتمد وضع سياسة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي على الأسس الجديدة للتعليم العالي، وهي: البحث العلمي، والتعلم، والإبداع والابتكار، فضلاً عن الإخلاص في العمل التطبيقي، وهذه السياسة استنبطت من إحدى أقوال الإمام الصادق –عليه السلام– كما ذكر آنفاً. فالسياسة في النظام السابق للتعليم العالي في العراق كانت تسعى بنحوٍ رئيس إلى خدمة المجتمع ككل عن طريق التعليم المجاني والقبول المركزي في الجامعات العراقية، وهذه السياسة تمثل خياراً أمام صناع القرار وواضعي السياسة؛ بيد أنه لا بد من النظر إلى التعليم العالي كضرورة استراتيجية لتطوير الإمكانات البشرية بما يعزز روح المنافسة للوصول إلى التميز والإبداع –معدل التخرج ٨٠ درجة فما فوق– وليس النجاح –معدل التخرج ٥٠ درجة أو أكثر بقليل– وليست خياراً لخدمة المجتمع بمستويات منخفضة الكفاءة والإنتاجية. وعلى الرغم من السياسات الإصلاحية التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال النظر إلى المؤسسات التعليمية كرواد تطوير تبشر بالاتجاهات الفاعلة نحو سوق العمل وتقود إلى ظهور فرص جدية للتطوير المستقبلي الذي يكون من خلال الاهتمام بالتغيرات الرئيسة الحاصلة في السوق بالاستعانة بالمنهج ونظم التعليم وهو أمر يضمن فرص أوسع

٣٠. هيئة التحرير، التعليم العالي للبيع، نشرة التربية اليوم، العدد (٣)، قطاع التربية في اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، بيروت، تشرين الأول– كانون الأول ٢٠٠٢، ص: ٦.
http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001299/129980ab.pdf

للخريجين[٣١]، إلا أن هذا التبني للسياسة الإصلاحية لم ترافقها الإدارة الكفوءة والمائزة لتنفيذ سياستها الإصلاحية تلك، وإنما اعتمدت على إدارات غير كفوءة وغير مائزة فرضها عليها نظام المحاصصة الحزبية. بيد أن أهم ما يحسب للسياسة الإصلاحية تلك هو تطبيق قانون الخدمة الجامعية لموظفيها؛ ويقصد بموظف الخدمة الجامعية: كل موظف يمارس التدريس الجامعي والبحث العلمي والاستشارة العلمية والفنية أو العمل في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو مؤسساتها ممن تتوافر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ أو أي قانون يحلُّ محلّه.

٢. إصلاح نظام الرواتب والأجور في التعليم العالي

يُعدُّ التعليم استهلاكاً واستثماراً في الوقت نفسه سواءٌ أكان التحليل فردياً أم مجتمعياً، وإن أبرز نتائجه في سوق العمل آثاره على خيارات المهن ومستويات الأجور[٣٢]. وهو ما نجده منسجماً كثيراً والمجتمعات الأوروبية والغربية التي تعنى كثيراً بتحديد ساعة الأجر اليومي بمقدار الإنتاجية. بيد أن الأمر مختلف تماماً في الدول العربية ولاسيما في العراق، إذ على الرغم من تفاوت الأجور ما بين حملة الشهادات وغيرهم ممن لم يحملوا الشهادات، إلا أن الفوارق بينهما قليلة. أما على مستوى الأجور في التعليم العالي بحسب قانون الخدمة الجامعية فعلى الرغم من اختلاف الشهادات العلمية والألقاب العلمية، بيد أن الرواتب الاسمية متقاربة فيما بينها وإن المحدد الرئيس لتحديدها هي سنوات الخدمة فقط. وإن الاختلاف الرئيس بين الحاصلي على الشهادات العلمية وحاملي الألقاب العلمية هو في الأجور الإضافية التي يتقاضونها ومخصصات الشهادة فقط. إذ إن أهم ما يعاب على قانون الخدمة الجامعية هو تركيزه على سنوات الخدمة الفعلية للتدريسي في الجامعات العراقية ويَهمِل حاملي الألقاب العلمية في الترفيعات في سلم الرواتب، وهذا ما أغفله المشرع العراقي أثناء تشريع قانون الخدمة الجامعية الذي ساوى بين مهام موظف الخدمة المدنية ومهام موظف الخدمة الجامعية. ففي الأول من الطبيعي أن تعطى سنوات الخبرة المعيار الرئيس لتحديد الراتب الاسمي، ولكن في الثاني يكون المعيار الرئيس هو اللقب العلمي بدليل صدور قرار رقم (٣١٥) لسنة ١٩٨٨ الذي ينص على أن « ينقل التدريسي من حملة الشهادة العليا إلى خارج مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من لم يترقِ إلى مرتبة علمية أعلى خلال ضعف المدة المقررة للترقية العلمية الأعلى وابتداءً من مدرس مساعد (حاصل على شهادة الماجستير)، الذي لم يعمل به حتى

٣١. عدنان وديع، مصدر سابق، ص: ١٩.

٣٢. عدنان وديع، مصدر سابق، ص: ٦.

الآن ولم يفعل.

وتأسيساً لما سبق يتبين أن منظومات الأجور لدى الحكومة في العراق –كما في معظم الدول العربية– منحازة نحو الشهادة وليس الكفاءة، ونحو الشهادات العليا وليس الدنيا[٣٣]. إذ من الأولى أن ينسجم التحيُّز الأول في مؤسسات التعليم العالي نحو الكفاءة (تمثلها الألقاب العلمية) وليس نحو الشهادة؛ وبذلك تكون الألقاب العلمية في التعليم العالي هي المعيار الرئيس الذي يحدد مقدار الراتب والأجر الإضافي والمخصصات، بدليل أن بحوث الترقية العلمية –على سبيل المثال– إلى درجة الأستاذية لا بد إن تحصل على درجة الأصالة وهي درجة واحدة فقط، بينما الحصول على الشهادات العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه) تختلف معدلات منح الشهادة ما بين (٧٠–١٠٠)٪، وفي الحالات كلها سيمنحون الشهادة نفسها على الرغم من اختلاف معدلات التخرج لنيل الشهادات العليا ومخصص لها راتب معين بغض النظر عن معدل التخرج لمنح الشهادة الجامعية للدراسات العليا، بينما تختلف مخصصات الألقاب العلمية بحسب اللقب، إذ أشار قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤ (قانون التعديل الثاني لقانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨) في مادته ١١ الفقرة خامساً إلى ما يأتي: يمنح موظف الخدمة الجامعية المستمر في البحث العلمي مخصصات اللقب العلمي، فتبدأ بنسبة ١٥ ٪ من الراتب الاسمي لحملة لقب مدرس مساعد و٢٥٪ لحملة لقب مدرس و ٣٥ ٪ لحملة لقب أستاذ مساعد و٥٠ ٪ لحملة لقب أستاذ.

أما التحيز الثاني نحو الشهادات العليا وليس الدنيا فيصح في غير مؤسسات التعليم العالي فقط التي ينطبق عليها قانون الخدمة المدنية؛ وذلك لما تحمله الشهادة من مواد علمية وخبرات ومهارات يمكن أن تتواءم وسوق العمل في العراق شريطة أن يكون منح الشهادة العلمية مبنياً على أسس علمية يكون فيه التدريسي كفوءاً وذا لقب علمي هو المحور الرئيس في مؤسساتها التعليمية.

٣. مشهد التعليم العالي قديماً وحديثاً من وجهة النظر الدولية:

لقد أُسِّس نِظام التعليم العالي في العراق بالاعتماد على سياسات النظام التعليمي البريطاني إبّان الاستعمار، ولم يتغيّر حتى الآن على الرغم من تطور النظم التعليمية ووسائلها. إذ كانت الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر تعتمد بنحوٍ رئيس على نظام التعليم العالي ويأتي البحث العلمي بالمرتبة الثانية، ثم تطور الحال على أساس الاهتمام بالتعلم ويأتي البحث العلمي بالمرتبة الأخرى. ومع تطور المجتمعات، وتقدم التقنيات أحتل البحث العلمي المرتبة الأولى وجاء التعلم في المرتبة

٣٣. عدنان وديع، مصدر سابق، ص: ٨.

الثانية؛ نتيجة للمهام التي أطلع بها البحث العلمي عن سواه التعلم. ومن أهم ما يهتم به البحث العلمي هو الإبداع والابتكار والتميز، فيما يهتم التعلم بخلق ملاكات علمية مؤهلة تستخدم البحث العلمي لحل المشكلات التي تعترض مجالات الحياة وأنشطتها المختلفة. أي بمعنى أن البحث العلمي هو الذي يقود التعلم والتعليم على حدٍ سواء، بدليل أن رسم السياسات التعليمية والاقتصادية والسياسة والعسكرية تخضع إلى مراكز الأبحاث المتخصصة وكبار المستشارين والخبراء فيها.

وبناءً على لما ذُكر آنفاً يظهر أن نظام التعليم العالي في العراق –بدلاً من إن يتبع المنهج البريطاني لتطوير واقعة التربوي والتعليمي وفق رؤيته– قد حول المؤسسة التعليمية من دواء يشفي روح الفشل إلى داء يقتل روح الإبداع لدى الفرد المنتمي لها، بل الأخطر من ذلك صارت هذه الجامعات عائقاً أمام رقي البحث العلمي وإبداعه من خلال القيود المفروضة والروتين القاتل إبّان نظام الحكم السابق[٣٤]. أما بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ فلم يتعاف نظام التعليم العالي، إذ ما زال في أسفل سلم مراحل التطور التاريخي لنظم التعليم العالمية. إذ على الجامعات العراقية أن تتبع منهج التفكير بنحوٍ خلاق وما يطلق عليه التفكير خارج الصندوق، فالطالب الجامعي الذي يفكر ويعمل من خلال معايير تقليدية ثابتة هو مجرد خريج مدرسة وليس خريج جامعة[٣٥]، فضلًا عن أنه لم يجرِ التعامل مع البحث العلمي كأحد أهم أركان تأسيس النظم التعليمية والقانونية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وإنما نظر إليه من باب استكمال إجراءات نظم التعليم العالي للاعتراف بها دولياً على الرغم من الأموال الكبيرة المخصصة له. فلم يضع الشروط الواجب توافرها في التدريسي لكي يصبح باحثاً، ولكن على العكس من ذلك. فقد انتهجت الجامعات العراقية في التعيين لدى مراكز الأبحاث على وفق معيار يدعى «اختبار صلاحية التدريس» فيكون تعيين التدريسي باحثاً في مراكز الأبحاث ممن لم يتجاوز الاختبار ومن ثم فقد غيبت كلياً عن ميدان النتاج التطبيقي أو أنها ضعيفة الفاعلية وبطيئة الاستجابة لمتطلبات سوق العمل (الميدان) أو تحولت تدريجياً إلى مراكز للبحث الأكاديمي وبدأت تنافس الكليات في طبيعة البحث ومستواه[٣٦].

٣٤. د. ساجد شرقي، مصدر سابق، ص: ١٧٥.

٣٥. محمد جاسم الغتم، حول دور الجامعة في القرن الواحد والعشرين: وجهة نظر بحرينية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، شتاء ٢٠٠٩، ص: ١٥.

٣٦. د. محمد مصطفى الخصاونة، آليات الربط بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (٤٣)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، نيسان ٢٠٠١، ص: ١٩.

٤. حساب تكاليف التعليم العالي ومنافعه:

يُعدُّ الطلب على التعليم في الدول العربية بنحوٍ عام والعراق بنحوٍ خاص وسيلة مهمة لتحقيق منافع اقتصادية بالدرجة الأولى من خلال الحصول على فرص عمل بأجور مرتفعة وتحسين المستوى المعاشي للفرد، فضلاً عن المنافع الاجتماعية من خلال تحسين مكانته في المجتمع[٣٧]، لكنَّ أهم ما يعترض النظام التعليمي في العراق هو كيفية حساب أو تقدير المنافع الاقتصادية العامة المتمثلة بعائد رأس المال[٣٨*] المتأتي من قطاع التعليم العالي، إذ يقتصر الحساب بالطرق التقليدية فقط من خلال تقدير القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ويهمل حساب الإيرادات المالية لمخرجات التعليم العالي، ومن ثم فإن الحساب أو التقدير لا يمكن الاعتماد عليها لحساب تقدير إنتاجية رأس المال المخصص له. ويمكن تقدير الإيرادات الإجمالية لمؤسسات التعليم العالي التي يمكن أن يحصل عليها الفرد طيلة المراحل الأربع من مراحل التعليم العالي من خلال إلزام الدوائر الحكومية وغير الحكومية جميعاً بتزويد الجامعة المتخرج منها الطالب عند تعيينه سواءٌ في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص بكتاب المباشرة في العمل ومقدار راتبه الاسمي، فضلاً عن ذكر سنة التخرج. أما التكاليف الإجمالية التي تتحملها مؤسسات التعليم العالي فيمكن تقديرها من خلال حساب التكاليف السنوية الجارية التي تتحملها الجامعات العراقية عند نهاية كل عام دراسي، وحين المقارنة ما بين الدخول التي يمكن أن يحصل عليها الفرد طيلة السنوات الأربع من العمل والمقابلة للمراحل الأربع من التعليم العالي إلى التكاليف الجارية التي تتحملها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مقابل تخريج دفعة طلابية واحدة، وكما مبينه في المعادلة الآتية:

إجمالي الدخول المتوقعة للفرد من العمل

إنتاجية رأس المال المنفق على التعليم = إجمالي التكاليف الجارية للفرد التي تتحملها وزارة التعليم العالي.

ومن ثم يمكن قياس إنتاجية رأس المال المنفق على التعليم العالي من خلال إجراء عملية قسمة الدخول السنوية التي من المتوقع أن يحصل عليها خريجو الدراسة الجامعية في سوق العمل خلال أربع

٣٧. دنافز أيوب محمد، مصدر سابق، ص: ١٢.

٣٨.* لا تشمل الإيرادات المتأتية من إيرادات الجامعة المنتجة التي تتضمن مجموعة من المجالات ومنها إيرادات الدراسات المسائية، والدراسة على النفقة الخاصة، وإجراء البحوث بموجب عقود، وخدمات التعليم المستمر والتدريب، والمكاتب الاستشارية، ونشاط دور الكتب للطباعة والنشر وغيرها، التي يتم حسابها سنوياً في ضمن الإيرادات السنوية للجامعة لقاء تقديم خدمات.

سنوات من العمل على إجمالي التكاليف الجارية للفرد التي أُنفقت خلال الأربع سنوات لتخريجهم.

٥. مدى اقتراب مهام التعليم العالي ومهام البحث العلمي من سوق العمل

على الرغم من أن التعليم العالي والبحث العلمي من مهام وزارة واحدة، إلا أن مهام التعليم العالي تختلف كثيراً عن مهام البحث العلمي. ومن المتعارف عليه عالمياً أن مهام التعليم العالي تكون أقرب إلى سوق العمل مقارنة بمهام البحث العلمي؛ وذلك نتيجة قدرته لرفد أسواق العمل بالدفعات الجديدة لخريجي الجامعات والكليات من القوى العاملة الماهرة والمسلحة بالعلم والمعرفة. بيد أن الأمر مختلف في العراق، فمن ملاحظة بيانات الجدول (١) يتبين أن المهام الرئيسة التي تطلع بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلقة بسوق العمل في العراق تتمثل بتسع مهام. ومن ملاحظة حقل «مدى الاقتراب من سوق العمل» يلحظ أن مهام البحث العلمي في العراق تكون أقرب إلى سوق العمل مما هي إلى مهام التعليم العالي الذي من المقرر أن يكون هو المحور الرئيس في سد الاحتياجات من القوى العاملة. غير أن الواقع الحالي مغاير تماماً لما مخطط له؛ وذلك لوجود خلل في منظومة التعليم العالي المشار اليها سابقاً وبدليل المعدل الكبير للبطالة في العراق التي بلغت ٢٥ ٪ عام ١٩٩٥ وارتفعت إلى ٢٨,١ ٪ عام ٢٠٠٣ ثم انخفاضها إلى ١٥,١ ٪ عام ٢٠١٤[٣٩]، فضلاً عن أن المهام الرئيسة للبحث العلمي في العراق هي دعم مهام التعليم العالي وليس بديلاً عنه، وقد يكن اقترابه لسوق العمل من الجدول ناتجاً عن نجاحه في مهامه العلمية، وإنما لقصور منظومة التعليم العالي في تأدية مهامها الملقاة على عاتقها.

39. http://ar.tradingeconomics.com

الجدول (١)

التمييز بين قرب بعض مهام التعليم العالي ومهام البحث العلمي إلى سوق العمل العراقية

ت	المهام	التعليم العالي	البحث العلمي	مدى الاقتراب من سوق العمل
١	الهدف الرئيس	التدريس في الكليات بهدف تخريج الطلبة	كتابة البحوث في مراكز الأبحاث لحل مشكلات	معاً
٢	الهدف الثانوي	كتابة البحوث ضمن الخطط السنوية.	التدريس في الكليات (محاضر خارجي).	معاً
٣	النشاط	تكتب البحوث ضمن الخطط التي تقر في الأقسام العلمية مع مراعاة ميول التدريسي في موضوعات البحوث وتطلعاته.	تكتب البحوث ضمن الخطط التي تقر في الأقسام العلمية في مراكز الأبحاث من دون مراعاة تطلعات الباحث في مواضيع البحوث.	البحث العلمي
٤	النشاط البحثي	ينماز معظم التدريسيين بعدم ميلهم لكتابة البحوث لأنهم غير ملزمين بالخطة السنوية .	يتميز معظم الباحثين بميلهم الشديد لكتابة البحوث لأنهم ملزمون بالخطة السنوية .	البحث العلمي
٥	آفاق البحث	لدى التدريسيين أصحاب الميول في كتابة البحوث في الكليات آفاق أوسع.	لدى الباحثين في مراكز الأبحاث آفاق ضيقه لأنهم يتقيدون بأهداف الجهة التي يعملون فيها.	التعليم العالي
٦	الدراسات العليا	تنماز الكليات بأن لديها برامج للدراسات العليا مما يجعلها تشارك في حل المشكلات.	لا توجد برامج للدراسات العليا.	التعليم العالي
٧	الاتجاه	يخاطب في المقام الأول ظواهر عامة.	يخاطب في المقام الأول ظواهر خاصة وعامة.	البحث العلمي

٨	العمل الجماعي	يكون نتاج التدريسيين من البحوث –غالباً– ذا طابع منفرد، يتفرد به التدريسي في كتابته من دون الأخذ بوجهات نظر الآخرين.	يكون نتاج الباحثين من البحوث –غالباً– ذا طابع مشترك، وإن كان نتاجه منفرداً فإنه يأخذ بوجهات النظر العلمية للآخرين، ومهاراتهم.	البحث العلمي
٩	النشاط الاستشاري	تمتلك الكليات مكاتب استشارية مما يزيد خبراتهم لكتابة البحوث التطبيقية.	لا تمتلك بعض المراكز البحثية مثل مكاتب استشارية كهذه.	التعليم العالي

المصدر:

– د. هيثم عبدا لله سلمان، د. يحيى حمود حسن، متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دراسة حالة: جامعة البصرة)، سلسلة بحوث الخليج العربي، العدد (٦٠)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص ١٢.

٦. التعليم العالي المسائي والأهلي

لقد انتشر التعليم العالي المسائي في بعض الجامعات الحكومية منذ بداية خمسينيات القرن الماضي، بيد أن صدور القرار رقم (١٤٨) لسنة ١٩٩٦ الذي نظم عملية استحداث الدراسات المسائية في الكليات والمعاهد، وكذلك توسع فتح الكليات الأهلية منذ بداية الستينيات التي يديرها مستثمرون في قطاع التعليم العالي في العراق إسوةً ببقية الدول العربية؛ وذلك بناءً على مقتضيات فرضتها عليها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية وغيرها، وقد صدر القرار رقم (٨١٤) لسنة ١٩٨٧ الذي أجيز بموجبة تأسيس جامعات أهلية وكليات في العراق[٤٠]، إذ ارتفع عددها من ١٣ جامعة وكلية عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩ جامعة وكلية عام ٢٠١٣[٤١]، ثم إلى ٥٢ جامعة وكلية لغاية ٢٠١٧/٤/٣٠[٤٢].

٤٠. د. همام عبد الخالق عبد الغفور، د. عبد الحليم إبراهيم الحجاج، استراتيجية التعليم العالي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص: ٢٠٢–٢٠٥.

٤١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أرقام وحقائق: إنجازات ثلاث سنوات ٢٠١١–٢٠١٢–٢٠١٣، ٢٠١٤، مصدر سابق، ص: ٢٣.

٤٢. نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على تأسيس الكليات الأهلية ومدى تناسبها مع حاجة البلد، الرقم (١٢٧٨٤)، لجنة تقويم الأداء المتخصص، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، بغداد، ٢٠١٧، ص ٣.
https://www.fbsa.gov.iq/uploads/files/reports/_%D88%AF.pdf

وإن أهم ما يميز إحداهما عن الأخرى، هو إن الأولى فرضها التفاوت في معدل القبول المركزي في بعض الكليات ومن أهمها كلية الإدارة والاقتصاد، وكلية الآداب، وكلية القانون، وكلية الفنون الجميلة وغيرها؛ وذلك بهدف استيعاب خريجي الدراسة الإعدادية وفتح المجال أمامهم لإكمال دراستهم الأولية، فضلاً عن رفع المؤهلات العلمية للموظفين الراغبين بالحصول على ترقية وظيفية. أما الثانية فقد فرضها جني المكاسب والأرباح في الاستثمار بقطاع التعليم العالي ولاسيما في الدراسات التي يحبذ المجتمع الولوج فيها لعدة أسباب من أهمها: الميول العلمية، وتحقيق الذات والتباهي، فضلاً عن تسهيل الحصول على فرص العمل في السوق. ومن ثم فإن هذين التعليمين سيكونان منافسين للتعليم العالي الحكومي وليسا مكملين له ولاسيما في سوق العمل في ظل انخفاض الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي الحكومي. بيد أن أهم ما يؤخذ على هذا النوع من التعليمين هو أن إخضاع التعليم العالي لاقتصاد السوق سيقلل أكثر فأكثر من تمويل الدولة لهذا القطاع التعليمي الذي يعاني من الانخفاض المتزايد للموارد المالية المخصصة له في الميزانية العامة، وسيجعل الطلبة هدفاً للمؤسسات التعليمية الخاصة والمكلفة غالباً، مما سيزيد من اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في مجال الانتفاع بالتعليم العالي، فضلاً عن ضرورة حماية المستهلك من الجهات الموفرة للتعليم العالي التي تعوزها المصداقية العلمية وتمنح الدرجات العلمية لأغراض تجارية وربحية على حساب ضمان جودة التعليم العالي، وهو أمر جعل قيمة الشهادات الممنوحة وقبولها في سوق العمل الشغل الشاغل للطلبة وأرباب العمل والجمهور والوسط التعليمي نفسه[٤٣]. مما جعل المستثمرين في قطاع التعليم في العراق لا يعملون دائماً من أجل المصلحة العامة، وقد يحث الدافع للربح الجامعات الأهلية في المستقبل إلى التركيز في الموضوعات والدروس المرتبطة بنحوٍ مباشر بالسوق[٤٤]. أما فيما يخص التمايز بين التعليمين المسائي والأهلي، فإن الأول يدخل في إحدى مجالات ما يسمى بالجامعة المنتجة وهو مفهوم يعكس تنامي دور الجامعة في المجتمع عبر نتاجاتها المتنوعة التي لا تقتصر على المخرجات التعليمية بل تتعداها إلى نتاجاتها البحثية التي تخدم سوق العمل في المجتمع[٤٥]. أما الثاني فيمثل وجهاً آخر من أوجه النشاط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الربح بنحوٍ رئيس من خلال المبادرة الفردية والملكية الخاصة للمشروع وتعظيم الربح.

٤٣. هيئة التحرير، ٢٠٠٤، التعليم العالي في مجتمع العولمة: وثيقة توجيهية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، باريس، ٢٠٠٤، ص: ٨- ٩.
http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001362/136247a.pdf

٤٤. هيئة التحرير، التعليم العالي للبيع، مصدر سابق، ص: ٦.

٤٥. د. همام عبد الخالق عبد الغفور، د. عبد الحليم إبراهيم الحجاج، مصدر سابق، ص: ٢١١.

٧. الإدارة الجامعية

تُعدُّ الإدارة الجامعية المحور الرئيس في النظام التعليمي لمؤسسات التعليم العالي، وتنبع أهميتها من إنها تمثل الجهاز العصبي المركزي والمحيطي لجسد الجامعة الذي يحقق استجابات حكيمة (مركزية) (إرادية قائمة على تقدير الموقف والاستجابة) -أي استجابات نوعية غير مبرمجة- وهذه بطبيعة الحال تستغرق مدة زمنية ما بين الحدث، والتصرف (وهي الحالة التي يكون فيها عامل الزمن أقل خطراً من طبيعة القرار على المؤسسة ونوعيته وأهميته وأثره)، واستجابات آنية (لا إرادية) انعكاسية -أي استجابات مبرمجة- وهي الاستجابات التي تتم في الموقف التي تتطلب استجابة سريعة (غير مركزية)؛ لأن استمرار الحال أن لم تحسم تعرض المنظومة إلى مخاطر جسيمة لا تحمد عقباها، وهي ما يمكن أن يطلق عليها إدارة المشكلة من المكان[٤٦]، ومن ثم فإن أي خلل أو قصور في الإدارة الجامعية سيلحق الضرر بفلسفة المؤسسة التعليمية، وبالتالي أما لا تُنفذ سياسة التعليم العالي المقرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو لا يمكن الإبداع في رسم سياسة للجامعة في إطار فلسفة التعليم العالي.

وتأسيساً على لما سبق ذكره يتبين أن متطلبات سوق العمل في العراق متأثر كثيراً بمخرجات مؤسسات التعليم العالي الأوروبية والغربية؛ وذلك نتيجة للانفتاح التجاري والصناعي والخدمي على الأسواق الدولية، فضلاً عن التغيرات السريعة الحاصلة بالتكنولوجيا المادية وغيرها. وهو أمر جعل متطلبات سوق عمل الشباب تتغير وتشكل ضغطاً كبيراً على مؤسسات التعليم العالي. وقد انتبهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لهذه القضية، بيد إنها لم تعالجها بالشكل المناسب؛ وذلك بسبب الضغوط الكبيرة التي فرضها عليها سياسة القبول المركزي وعدم استيعاب الجامعات العراقية لقبول الطلبة الخريجين من الدراسة الإعدادية كافة، وهو أمر استدعى زيادة عدد الجامعات التي أطلق عليها الجامعات المستحدثة إنما تأسست بهدف استيعاب قبول الطلبة الجدد وليس بهدف فتح جامعات تفي بالمتطلبات الجديدة لسوق العمل بنحوٍ عام. وللحيلولة من دون الوقوع في المحظور ينبغي تطوير نظام وطني للإبداع الذي يعرف على أنه عملية مجتمعية لا يمكن فهمها إذا لم يؤخذ بالحسبان إطارها المؤسسي والاجتماعي، فالنظام قائم على نقطتين هما: المورد الأساس في الاقتصاد الجديد هو المعرفة، والعملية الأكثر أهمية هي التعلم كما اتفقت عليها المدرسة الدانماركية وعلى رأسها لوندفال (Lundvall)، وإن كفاءة أداء أي نظام وطني تعتمد أساساً على قدرة العلاقة بين

٤٦. د. سالم سليمان، د. صلاح الحديثي، التعليم العالي في العراق دراسة تحليلية، دون سنة، ص: ٩.
pdf.adm٢-confv/http://www.nazaha.iq/confv

جهات توليد المعرفة (التعليم العالي) وجهات توظيف المعرفة (سوق العمل) سواءٌ أكانت إنتاجية أم خدمية[٤٧].

وعلى الرغم من كل الخطوات المتخذة والجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لترصين التعليم العالي في العراق[٤٨]، إلا أن تلك الجهود اصطدمت بالإدارات الجامعية غير المؤهلة لإدارة جامعاتها وكلياتها، فمعظم الأوامر والتعليمات والتوجيهات الوزارية التي يجرى تعميمها ولاسيما في السنوات الأخيرة تسوَّف تبعاً للمصلحة والانتفاع الشخصي أو تغليفها بإطار علمي أو قانوني وبما لا تتيح للجهة المستفيدة الانتفاع منها، وبذلك تعمل تلك الإدارات الفاسدة على تسويف تلك الأوامر والتعليمات والتوجيهات بشكل متعمد، فضلاً عن تدليسها وإخفائها للحقيقة أمام مديري دوائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتالي تفقد تلك الأوامر جدواها والأسباب الموجبة لتشريعها أو اتخاذها أو لتعميمها، وهذا كله يؤثر مباشرة على جودة الخريجين ومدى ملاءَمتهم مع سوق العمل في العراق.

٤٧. د. همام عبد الخالق الغفور، د. عبد الحليم إبراهيم الحجاج، مصدر سابق، ص: ٢٩٠- ٢٩٩.

٤٨. د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى، الخطوات المتخذة في عملية ترصين التعليم العالي في العراق، في حصاد البيان (٧)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، أيار – حزيران ٢٠١٦، ص: ١٢٠.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

إن الاستنتاج الرئيس الذي جرى التوصل إليه هو تطابق فرضية البحث والواقع الاقتصادي وقبولها، أي إن اتساع الفجوة ما بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق عمل الشباب في العراق ليس بسبب نوع المخرجات فقط، ولكن لانخفاض كفاءتها أيضاً؛ وذلك نتيجة لقصور فلسفة التعليم العالي واعتمدها على سياسة تعليمية تقليدية تركز على التعليم وتهمل البحث والتطوير والتعلم، فضلاً عن إهمال إشارات سوق العمل ومتطلباته من حيث الكم والنوع، ومن أهم الاستنتاجات الفرعية الأخرى هي:

١. ما يخص مخرجات التعليم العالي ويمكن إيجازها بالآتي:

- إن فلسفة التعليم العالي في العراق ترتكز فقط إلى التوجيهات التي تقررها من خلال إصدار الكتب الرسمية للجامعات، وتغفل الإجراءات المكملة لها والمتمثلة في متابعة تلك التوجيهات على أرض الواقع.
- إن تدني كفاءة المؤسسات التعليمية ونتاجها ناجم عن عدم تطبيق بعض القوانين والقرارات والتعليمات التي أقرتها الحكومة ومن بينها قانون رقم (١٦٣) لسنة ٢٠١٠ تعليمات التعديل الثاني لتعليمات تعضيد البحث العلمي رقم (٥١) لسنة ١٩٩٢، وقرار رقم (٣١٥) لسنة ١٩٨٨ وغيرها.
- إن التخلف الذي تتمتع بها مخرجات التعليم العالي في العراق ناجمة عن سببين رئيسين هما: الأسباب الذاتية التي تتمثل في أن مخرجات التعليم العالي تركز في المعلومات والمعارف ولا تركز في المهارات والخبرات والسلوكات وأساليب العمل المنتج، فضلاً عن أنها تدرس بهدف النجاح وليس الإبداع، ومن ثم فإن معلوماتها ومعارفها تحفظ في الذاكرة الثانوية وليست الرئيسة. أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في عدم توجيه الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي على الجانب التربوي في العملية التعليمية وإنما يقتصر أدائهم على الجانب التعليمي ومن ثم خلق فجوة ليست علمية فقط ولكن تربوية أيضاً.
- إن مخرجات التعليم العالي في العراق تبحث عن النجاح لكسب الامتيازات والمخصصات

والمناصب الإدارية، ولا تبحث عن الإبداع الذي يمثل صيرورة مهمة التعليم العالي.

- إن المهام الرئيسة للبحث العلمي في العراق هي دعمها التعليم العالي وليس بديلاً عنه، وقد برز اقترابه لسوق العمل لقصور منظومة التعليم العالي في تأدية مهامها الملقاة على عاتقها.
- إن التعليمين المسائي والأهلي في العراق منافسين للتعليم العالي الحكومي وليسا مكملين له.
- ضعف التعليم العالي الخاص في العراق الذي يتضمن فتح جامعات تعمل في أسواق رأس مالية من خلال إنشاء شركات مشاركة تعمل بالأسهم المتداولة في السوق المالية، وأن معظمه هو من نوع التعليم الأهلي الذي يتكفل به مستثمر واحد فأكثر عن طريق المناصفة في الاستثمار أو بأي نسبة أخرى، فضلاً عن افتقاره لأسهم يمكن للقطاع الخاص الولوج إليها وشراء بعضها بهدف المشاركة في الأرباح السنوية المتوقع الحصول عليها نهاية السنة المالية.

٢. أما فيما يخص سوق عمل الشباب فيمكن إيجازها بالآتي:

- إن أهم ما يتطلبه سوق العمل في العراق هو الآلية التي يجري بمقتضاها توجيه التعليم العالي نحوه، أي بمعنى أن سوق العمل هو الذي يوجه التعليم العالي وهو ما نلحظه في أسواق عمل الدول المتقدمة؛ وذلك يرجع إلى تبني سياسة التعليم العالي الخاص؛ وهو عكس ما نجده في العراق الذي يعمل التعليم العالي بتوجيه سوق العمل؛ وذلك نتيجة لتبني سياسة التعليم العالي الحكومي، ومن ثم فإن سوق العمل العراقية ذات نزعه تبعية نحو الهجرة إلى الخارج.
- إن تخلف القطاع الخاص في العراق قد ساعد بنحوٍ مباشر في تعطيل إشارات سوق العمل نحو التعليم العالي الأهلي للتوجه إليه ولاسيما وإن كلا النشاطين يعملان بالمفهوم نفسه.
- إن التوجه نحو التعليم الأهلي في العراق ليس ناجماً عن ضرورات سوق العمل ومتطلباته، وإنما لمقتضيات فرضتها سياسة القبول المركزي في كثير من الأحيان.
- إدى انخفاض كفاءة التعليم العالي الأهلي والمسائي في العراق عن كفاءة التعليم العالي الحكومي إلى تخلف سوق العمل، ومن ثم حصر فرص العمل بالأعمال التقليدية والهامشية.

ثانياً: التوصيات:

لأجل النهوض بواقع سوق العمل في العراق لا بد من إجراء تغييرات هيكلية في فلسفة التعليم العالي وسياستها؛ وذلك إن معظم احتياجات سوق العمل يمكن تلبيتها من مخرجات التعليم العالي ولاسيما في القطاعات الاقتصادية التي يزدهر بها العراق ومن بينها قطاع الطاقة، وعلى النحو الآتي:

- إعادة النظر بالتعليمات الخاصة بالقبول في الدراسات العليا ولاسيما بمعدل السنوات الأربع في الدراسة الجامعية، إذ لا بد من أن يقتصر على الثلاثة الأوائل على دفعتهم لكل سنة أو لا يقل معدل المتقدم للدراسات العليا عن ٨٠ درجة لدراسة الماجستير، وينبغي أن يكون المعدل ملزماً لقنوات قبول الدراسات العليا جميعاً، فضلاً عن إيقاف دراسة الدكتوراه في الاختصاصات كافة، وحصرها بالزمالات والبعثات الدراسية في خارج العراق.

- أن يكون الإشراف على الدراسات العليا من الأساتذة الباحثين الذين يمتلكون خبرة عالية في مجال البحث العلمي ولاسيما العاملين في المراكز البحثية؛ بغية تخريج هيئة تدريسية كفوءة، ومن ثم تهيئة مخرجات علمية لسوق العمل تتسم بالإبداع والمعرفة بالمهارات والتركيز على التعلم، فضلاً عن التركيز على التعليم التعاوني بدلاً من التعليم التنافسي.

- يفضل أن يكون معظم أعضاء لجان مناقشة طلبة الدراسات العليا من الاساتذة الباحثين العاملين في المراكز البحثية؛ وذلك بهدف تجريد لجان المناقشات من المجاملات والمحسوبية على حساب العلمية والموضوعية، فضلاً عن إيجاد جهة علمية محايدة لتقييم وتقويم الطالب والمواد التي درسها في السنة أو السنوات التحضيرية.

- حين تخرج طلبة الدراسات العليا ينبغي تعيين المرغوب به في الكليات، وحينما تتولد الرغبة في الانتقال إلى مراكز الأبحاث لا بد من وضع شروط وضوابط يجب الإيفاء بها قبل الانتقال؛ وذلك بهدف المحافظة على مستوى الكفاءات العلمية في المراكز البحثية.

- ضرورة الاهتمام بنشاطات الجامعة المنتجة وأحد صورها الدراسات المسائية بغية تخفيف العبء على التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي، ولكن ينبغي مراعاة فتح أقسام علمية مغايرة للأقسام العلمية التي تدرس في الدراسات النهارية؛ بغية تنويع المخرجات بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل.

- توجيه مخرجات التعليم العالي في العراق نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر رواجاً ولكل محافظة ما يناسب طبيعتها، ومنها قطاع النفط والغاز في المحافظات النفطية، فضلاً عن القطاعات التي يمكن أن توافر فرص العمل مثل القطاع الزراعي، والقطاع السياحي، والقطاع الصناعي.

الفصل الثاني

واقع البحث العلمي في العراق وآفاقه المستقبلية

المقدمة:

مما لا ريب فيه أن معظم مهام البحث العلمي تطّلع بها مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكل مسمياتها وعناوينها في الدول العربية والمتمثلة في مراكز الأبحاث العلمية، لما لها من دور رئيس في النهوض بواقعه من خلال التمويل الحكومي الذي يجري تخصيصه في الموازنة العامة تحت بند الإنفاق على البحث والتطوير.

وإسوةً ببقية الدول العربية فقد أسندت مهمة البحث العلمي في العراق إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وعلى الرغم من كل التدابير والإجراءات التي جرى تنفيذها للنهوض بواقع البحث العلمي سواءٌ أكانت مالية أم إدارية أم قانونية، إلا أن معظمها لم تفلح بتطوير أدائه وكفاءته؛ وذلك لسببين رئيسين هما: الأسباب الذاتية التي تتمثل بفلسفة التعليم العالي والبحث العلمي، والأخرى بالأسباب الموضوعية التي تتمثل بنوعية الملاكات البحثية والوظيفية العاملة في المراكز البحثية. ومن هنا فقد عانى البحث العلمي في العراق من معوقات عدة أثرت سلباً وبنحو مباشر وعجز عن حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والقانونية والفنية والإدارية التي واجهت نظام الحكم الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣، وهو أمر جعل من بعض المراكز البحثية الموزعة في الجامعات العراقية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مراكزَ توطّن الكفاءات التدريسية الضعيفة والمعاقبة إدارياً، فضلاً عن الذين لم يجتازوا اختبار صلاحية التدريسي للتدريس في الكليات المختلفة، ومن ثم فقد انحسرت مهمة البحث العلمي في العراق بكتابة البحوث والدراسات التي تتطلبها الحاجة الواقعية للتدريسيين والباحثين لإكمال ترقياتهم العلمية فقط؛ وبالتالي انتفت المهمة الرئيسة الملقاة على عاتق البحث العلمي وهي تطوير المجتمع واللحاق بركب الدول المتحضرة علمياً وتحقيق التنمية المستدامة.

وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل تتركز مهام البحث العلمي في المراكز البحثية فقط أو في الكليات أو في كليهما؟
- هل تنسجم الملاكات البحثية والوظيفية في المراكز البحثية وتطلعات البحث العلمي ومهامه؟
- هل ترعى فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي المؤهلات العلمية والإبداعية الخاصة للباحثين حين تكليفهم بمهام البحث العلمي، أو هي فلسفة لا ترعى الخصوصية وتنظر إلى العموميات فقط؟
- هل ساعدت المراكز البحثية في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي واجهت التنمية الاقتصادية؟
- هل تعتمد جودة البحث العلمي على عدد المراكز البحثية وأعداد ملاكاتها البحثية العاملة ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير، أو على نوعية المراكز البحثية وأداء الباحثين وكفاءتهم؟
- هل الاهتمام بالبحث العلمي ضرورة لردم الفجوة ما بين التخلف والتنمية، أو هو خيار يمكن الركون إليه لتجسير حالة التفاوت العلمي؟

ونبعت مشكلة الدراسة من أن مهمة البحث العلمي وعلى مرور الأعوام لم يُراع فيها عنصر الجودة والكفاءة والإبداع والتميز في الباحثين، وإنما انحسر تعيين ملاكاتها البحثية (الباحثين) على وفق الشروط والضوابط التي يجرى اتباعها في بقية مرافق الجامعة ومؤسساتها، فضلاً عن القصور في سن القوانين والتعليمات التي تشجع البحث العلمي. وقد استندت الدراسة إلى فرضية مفادها : أن السبب الرئيس لعدم تطور البحث العلمي في العراق جاء نتيجة القصور في فهم مهامه الرئيسة والنظر إليه على أنه ترفٌ فكري أو هامشي ولملء الفراغ الأكاديمي ليس إلا.

أولاً: الإطار النظري للبحث العلمي

١ – مفهوم البحث العلمي ومنظومته

لا تخفى على أحد أهمية الأبحاث العلمية التي تصدرها مراكز الأبحاث المنتشرة في عموم الدول سواءٌ أكانت دولاً أقل نمواً أم دولاً نامية أم متقدمة في نشر ما هو جديد في كل تخصص علمي، حتى أصبح التفاوت في جودة البحوث ونوعها أحد المؤشرات المهمة لقياس مستوى

التفاوت بين الدول، وأحد المؤشرات لقياس الفجوة العلمية والتكنولوجية فيما بينها، إذ يُعد البحث العلمي ضرورة مهمة تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية في مراحلها كافة، ومن العوامل المهمة لنجاح المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وتطويرها وزيادة إنتاجيتها، من خلال معالجة المشكلات التي تعترضها، فضلاً عن ذهابه بعيداً لرسم السياسات المستقبلية ووضع الخطط وتكوين الرؤى تجاه مختلف المواقف والقضايا المحلية والإقليمية والدولية، فعلى سبيل المثال يؤدي قطاع البحث والتطوير المتمثل في المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً استراتيجياً في تكوين الفكر تجاه الدول والمواقف المستقبلية.

ولذلك تعددت المفاهيم التي حاولت التعرف على ما هية البحث العلمي، ولأجل الوقوف على ماهيته، ونحاول التعرف على ما هو البحث أولاً، فالبحث هو استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً، أو يعد البحث هو وسيلة للدراسة يمكن بوساطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، عن طريق التقصي والتدقيق للشواهد والأدلة جميعها التي تتصل بالمشكلة المحددة يمكن التحقق منها[٤٩]. أما العلم فهو نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة، ومن ثم فإن البحث العلمي هو دراسة متخصصة في موضوع معين بحسب مناهج وأصول معينة[٥٠]، فيما رأى آخرون أن البحث العلمي هو دراسة منظمة تهدف إلى إضافة معارف يمكن التوصل إليها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي أو اكتشاف معلومات والتوصل إلى حلول للمشكلات التي تعترض المجتمع[٥١].

وتهدف منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى إحداث تراكم معرفي يحقق نتاج معرفة في صورة اكتشافات علمية أو تطبيقات تكنولوجية جديدة أو اختراعات، ومن ثم تحويل تلك النتاجات الفكرية والمعرفية إلى الواقع من خلال إنتاج السلع وتقديم الخدمات. إذ تتكون منظومة البحث العلمي مما يأتي: نظم البحث والتطوير، ونظم العلم والتكنولوجيات، ونظم الابتكار والتجديد ونظم التعليم والتدريب والبنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتشمل هذه المنظومة ثلاثة أنشطة رئيسة وهي: البحث العلمي الأساسي، والبحث العلمي التطبيقي، والتطوير

٤٩. د. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي عامر الحماحمي، البحث العلمي: ضوابطه ومناهجه ومصادره، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٧، ص: ١٧.

٥٠. المصدر نفسه، ص: ١٩.

٥١. د. نهال فواد فهمي، إدارة التنمية التكنولوجية ومؤسسات البحث العلمي، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (٥٤)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، أيار ٢٠٠٤، ص: ٤٦-٤٩.

التكنولوجي[٥٢]، وكلٌ من المنظومة والأنشطة للبحث العلمي ينبغي أن تراعي الحاجة الواقعية للمجتمع وتحاكي متطلباته ومشكلاته التي يعاني منها، ولا يقتصر على تقديم الحلول النظرية أو الحلول التي لا تتوافر معها معايير الجدوى الاقتصادية، فكثير من براءات الاختراع وبعض البحوث التطبيقية المنجزة في الدول العربية حينما تعرض إلى الجهات المستثمرة سواءٌ أكانت حكومية أم خاصة، لا تسترعي الانتباه، لا بسبب قصور الحاجة اليها، بل لعدم جدواها الاقتصادية مقارنة بما هو متوفر في السوق المحلية ولاسيما في السلع المنتجة سابقاً.

٢- أهمية البحث العلمي وأولوياته

مما لا ريب فيه الأثر الفعال للبحث العلمي في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، فالبحث العلمي يفتح آفاقاً أمام الباحث لاكتشاف الظواهر المختلفة والكشف عن غمار العلوم جميعاً[٥٣]، وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للبحث العلمي في تجسير الفجوة ما بين المعارف والمعلومات، وحل المشكلات كافة التي تعترض تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الدول العربية ظلت تراوح في مكانها على العكس الدول الغربية ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي أكسبت مراكز الأبحاث مكانة مهمة، وأدت دوراً بارزاً في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي وإسنادها، فازدادت أعدادها وكثرت مجالاتها وتخصصاتها ولاسيما في الشؤون الاستراتيجية والسياسات الخارجية، وعرفت بالثينك تانكس (Think Tanks) وترجمت إلى العربية بصور مختلفة منها مراكز التفكير وهناك من ترجمها ببنوك التفكير أو خزانات التفكير، ولكن في الغالب يستخدم التعبير عن مراكز الأبحاث، وفي بريطانيا عرفوها أيضاً باسم مراكز الأبحاث والدراسات، ولكن في أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة صناديق الدماغ (Brain Boxes)، وبعضهم أطلق عليها أسم مؤسسة (Foundation) أو معهد (Institute) أو صندوق (Found) أو الوقف (Endowment)[٥٤]، إذ تقوم هذه المراكز البحثية أو مؤسسات الفكر والرأي، بإمداد أصحاب القرار السياسي ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات تختص بكل القضايا المهمة، مما يجعلها لاعباً مهماً في تحديد أولويات القضايا الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة، وتشارك كذلك في تحديد المسارات التي يجب

٥٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤: الشباب وتوطين المعرفة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، شركة دار الغدير للطباعة والنشر، دبي، ٢٠١٤، ص: ١٠٧.

٥٣. د. أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص: ٢١.

٥٤. خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي- الأدوار- التحديات- المستقبل، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٣، ص: ٣٥-٤٢.

أن تسلكها الحكومة الأمريكية في تعاملها وهذه القضايا. وقد ابتعدت الدول المتقدمة بعيداً عن عموميات البحث العلمي واتجهت نحو التخصص باختصاص البحث العلمي من خلال إنشاء بنى مؤسسية مستحدثة من مدن للعلوم وحدائقه، وحاضنات للتقنية، ومراكز للتميز، وتجمعات صناعية مستندة إلى التقنيات العليا[٥٥]، فضلًا عن مراكز بحثية متخصصة تعني بالأقاليم والمدن الحيوية لدراستها والبحث في شؤونها؛ وبذلك عُد البحث العلمي أحدى أهم حلقات التطور العلمي والتكنولوجي ولعل أهم دليل على ذلك النسبة الكبيرة من رؤوس الأموال التي تستثمرها الشركات الصناعية في مجال البحث والتطوير؛ بسبب التنافس الكبير بينها[٥٦].

إن من أهم الأولويات الرئيسة لتطوير البحث العلمي هو وجود باحثين أكفاء ينمازون بالإبداع والابتكار، إذ إن البحث يتطلب فئة متميزة من الباحثين لديهم مؤهلات علمية وخبرة ودقة الملاحظة والأمانة العلمية والموضوعية وحب البحث العلمي، فضلاً عن اهتمامه بحل المشكلات التي تواجه الدولة في شتى المجالات، مع توافر المختبرات والأجهزة العلمية الحديثة التي تتطلبها طبيعة البحث العلمي ونوعيته من أجل التوصل إلى أفضل النتائج من جهة، ووضع خطة للبحث العلمي تتبناها الدولة؛ فمثلاً حددت اليابان أولويات للبحث العلمي بالاعتماد على اكتشاف مواد صناعية جديدة واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، فضلاً عن بحوث الفضاء الخارجي وصناعة العقول الآلية ومعالجة المعلومات، بينما تولي إسرائيل أولوياتها في برامج تطوير الأسلحة الذرية، في حين لا نجد أي رؤية تتحدد فيه أولويات البحث العلمي في العراق، إذ ركز البحث العلمي على بعض العلوم التي لا تشكل مشكلة حقيقية أمام توجهاته الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والثقافية وغيرها، فقد أهتم ببحوث العلوم الإنسانية مثل: اللغة الإنجليزية، واللغة العربية، والتاريخ، والفنون الجميلة، والقانون، والجغرافيا، والفلسفة، والمكتبات والمعلوماتية، والسياسة، وعلى حساب الاهتمام ببعض التخصصات العلمية مثل: الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، فضلاً عن الاهتمام ببعض التخصصات العلمية الصرف مثل: الطبية، والزراعية، والعلوم، التي تخدم المجتمع مباشرة.

٥٥. التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص: ٢١.
٥٦. صالح موسى الجغداف، وآخرون، مصدر سابق، ص: ١٤١.

ثانياً : واقع البحث العلمي في العراق ومعوقاته

١- واقع البحث العلمي وتطوره

لقد أسندت مهام البحث العلمي في العراق إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالاعتماد على سياسات النظام التعليمي البريطاني إبّان الاستعمار، ولم يتغير حتى الآن على الرغم من تطور النظم التعليمية ووسائلها. إذ كانت الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر تعتمد أساساً على نظام التعليم العالي، ويأتي البحث العلمي بالمرتبة الثانية، ثم تطور الحال على أساس الاهتمام بالتعلم ويأتي البحث العلمي بالمرتبة الأخرى. ومع تطور المجتمعات وتقدم التقنيات احتلّ البحث العلمي المرتبة الأولى وجاء التعلم في المرتبة الثانية؛ وذلك نتيجة للمهام التي اطلع بها البحث العلمي عن سواه التعلم. ومن أهم ما يهتم به البحث العلمي هو الإبداع والابتكار والتميُّز، ولكن التعلم يهتم بخلق ملاكات علمية مؤهلة تستخدم البحث العلمي لحل المشكلات التي تعترض مجالات الحياة وأنشطتها المختلفة. أي بمعنى أن البحث العلمي هو الذي يقود التعلم والتعليم على حدٍ سواء، بدليل أن رسم السياسات التعليمية والاقتصادية والسياسة والعسكرية تخضع إلى مراكز الأبحاث المتخصصة وكبار المستشارين والخبراء فيها. ومن ثم فقد شرعت بريطانيا في إصلاحاتها لنظام التعليم العالي عام ١٩٨٦ من خلال ما أسمته بالمثلث الذهبي الذي يجمع بين الجامعة والبحث العلمي والشركات التجارية، فضلاً عن تحفيز الأساتذة لمزيد من الاندماج في المشاريع والأفكار التجارية[٥٧]، من خلال ابتكار أنموذج تنظيم وإدارة قريب من النماذج المتبعة في كبرى الشركات الخاصة، من بينها المراكز الاستراتيجية التي تدير وحدات الأعمال اللا مركزية عن بُعد، فضلاً عن أن كل جامعة تسعى إلى تحقيق الامتياز في البحث تحرص على ترشيد تكاليفها كما حصل في بريطانيا، بموجب الفصل بين الأموال المخصصة للتدريب وتلك المخصصة للبحث[٥٨]. أي بمعنى أن التدريب والتأهيل يدخل في مضمار مفهوم التطوير، لكن البحث العلمي تندرج في أدواته كتابة البحوث، وبراءات الاختراع، والابتكار والاكتشافات، وهو ما لم يتنبّه إليه واضعو السياسة التعليمية وصناع القرار، إذ ما زالت دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية تنتهج النهج القديم بالدمج ما بين المفهومين وتعدهما مفهوماً واحداً ينصب بتطوير واقع البحث العلمي.

---

٥٧. باسكال بوريس، أرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة البريطانية أنموذجاً، ترجمة: جساس أنعم، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص: ٩٣.

٥٨. كاثرين بارادايس، نموذج جامعي عالمي جديد، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠٠٩، إشراف: برتران بادي، ساندرين تولوتي، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص: ١٦٥- ١٦٧.

وقد بقيت فلسفة البحث العلمي في العراق على حالها كجزء من فلسفة التعليم العالي ومن أهم مبادئها العامة هي ربط استراتيجيات التعليم، وسياساته، وبرامجه، ومناهجه، وخدماته، وأنشطته البحثية بحاجات المجتمع، وحل مشكلاته وتنميته الشاملة وتلبية متطلبات سوق العمل، فضلاً عن ضرورة التركيز على الوظائف التقليدية الثلاث الرئيسة للتعليم العالي وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، من خلال مراكز البحوث والوحدات البحثية التي ارتفع عددها من ٥٦ مركزاً ووحدة بحثية عام ١٩٩٥ (موزعة بين ٢٩ مركزاً بحثياً و٢٧ وحدة بحثية)[٥٩] إلى ١٠٢ مركز ووحدة عام ٢٠١٣ (موزعة بين ٤٥ مركزاً بحثياً و٥٧ وحدة بحثية)[٦٠]، إذ يتبين أن التوجه العام للوزارة نحو إنشاء الوحدات البحثية على حساب فتح مراكز بحثية؛ وذلك لأنه فتح المراكز البحثية يتطلب استثمار كبيراً من جهة، وتعيين ملاكات جديدة من الباحثين والموظفين من جهة أخرى، وهذا لا يتوافق لا مع إمكانات الوزارة المالية، ولا أهمية المركز البحثية في حل مشكلات التي تعترض القطاعات الاقتصادية أو التي يواجهها النظام السياسي أو الاجتماعية. وعلى الرغم من كل ذلك فإن العراق ينفق الكثير من الأموال لمهام البحث العلمي، إذ بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٠,٠٣٪ عام ٢٠١١ وهذه النسبة تُعد تقريباً معدل لنسب الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم السنوات اللاحقة، إلا أنه لم يسجل العراق أي براءة اختراع عام ٢٠١٣ وقد بلغت أعداد براءات الاختراع المسجلة خلال المدة (١٩٦٣-٢٠١٣) نحو ١٠ براءات فقط، وقد بلغت في مصر نحو ٢١٢ براءة، وفي الكويت نحو ٢٧٢ براءة[٦١]. ومن ثم أصبحت مهمة البحث العلمي في العراق تابعاً لمهمة التعليم العالي وليس العكس. وبالتالي أضحى البحث العلمي قطاعاً هامشياً لا يمكن الاعتماد عليه في حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية كافة؛ لا بسبب عدم دعم الحكومة له، وإنما للقصور في فهم ما البحث العلمي وما أهدافه وما هي نتائجه الواقعية، فضلاً عمّا هو مستقبله وما هي الجدوى الاقتصادية منه، ومن ثم أصبح البحث العلمي في العراق لا يعي ما يفعل، وأن فعل ففعله لا يؤثر؛ وذلك لافتقاده لمقومات الأداء الفكري التي من أهم صفاته: المبادر، والمبدع، والمؤثر، وحواضن التفعيل والفعل[٦٢]، فالمبادرة فعل مائز لا يحمله إلا من كان يفتش عن التغيير والتجديد،

٥٩. د. همام عبد الخالق عبد الغفور، د. عبد الحليم إبراهيم الحجاج، مصدر سابق، ص: ٢٤٨.

٦٠. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أرقام وحقائق: إنجازات ثلاث سنوات ٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣، دائرة الإعلام والعلاقات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠١٤، ص: ٥٥.
http://www.mohesr.gov.iq/uploads/pdf/Ministry%20Achivement%20details2014.pdf

٦١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سابق، ص. ص ١١٠-١١٧.

٦٢. د. مهدي سعيد حيدر، مفاتيح المعرفة في الاستثمار الصناعي، الطبعة الأولى، ثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص: ٥٧.

والإبداع أسلوب عمل جديد لم يطرح سابقاً، والتأثير هو كيفية الإقناع بالعمل المتجدد والمبدع على ما حولنا، وأخيراً حين اكتمال السلسلة الفكرية لا بدّ من أن يكون التأثير على بيئة العمل التي يمارس فيه ويجعلها حواضن للمعرفة، بحيث تصبح مهمة البحث العلمي إنشاء مراكز لحواضن العلم والمعرفة لا مجرد مراكز بحثية مستهلكة حالها في ذلك حال معظم الكليات غير المنتجة همها الوحيد زيادة التخصيصات المالية السنوية لإنفاقها على الإنفاق الجاري (التشغيلي) بنحوٍ رئيس.

٢- معوقات البحث العلمي

تعاني مراكز البحوث ووحداتها جميعاً في مختلف الاختصاصات والموزعة في إنحاء العراق من صعوبات وعدة معوقات، ويمكن الإشارة إلى أهمها على النحو الآتي:

١- لا وجود لاستراتيجية أو سياسة واضحة ومحددة المعالم للبحث العلمي تأخذ على عاتقها تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي من خلال وضع خطة وطنية شاملة على المدى المتوسط والطويل، وإنما تكتفي بالعمل بالأجل القصير وتعدُّ النجاحات اليومية والحلول الآنية هي النجاحات المستهدفة.

٢- لا تعمل مراكز البحث العلمي في العراق على أساس البحث والتطوير الذي يركز على طريقة إنتاج سلعة، أو خدمة، أو نتاج علمي محدد، فالبحث نابع عن الحاجة الفعلية لمعالجة مشكلة ما وتخاطب جهة محددة، ويصلح أن يكون براءة اختراع ينفق عليه تكاليف لمعالجة المشكلة أو لاحتياجات المشروع وأهدافه في المستقبل، في حين أن معظم مراكز البحوث ووحداتها في العراق تعمل على أساس المبادرة الشخصية والفضول والرغبة بالترقية العلمية في اختيار الموضوع[٦٣].

٣- ضعف مراكز البحوث ووحداتها البحثية، وعدم وجود علاقات تشابكية فيما بينها، فضلاً عن انعدام الثقة بينها وبين مراكز اتخاذ القرار والمتمثلة بالحكومات المحلية والحكومة المركزية وكل هيئة معقود عليها حل مسائل ذات علاقة بمشكلات المجتمع ككل؛ وذلك لأنها مراكز غير منتجة تستجدي الرواتب والأجور من الحكومة المركزية، ومن ثم فإن معظم دراساتها وبحوثها منصبة لتأييد الحكومة الراعية لها وبغض النظر عن مدى صلاحيتها والجدوى الاقتصادية منها، ومن

٦٣. بدر سعيد علي، أولوية البحث العلمي في الوطن العربي، الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي للمدة (٢٧-٢٤) آذار ٢٠٠٢، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، الشارقة، ٢٠٠٢. من دون صفحة.

ثم إهمالها للمعايير المهنية والحياد في إنجازها، فضلاً عن ابتعادها من مفهوم التنمية المستدامة وتحقيقها.

٤- سيطرة الدولة على المؤسسات البحثية ونظم التدريب والتعليم جميعاً، وضعف دور القطاع الخاص في هذا المجال على العكس من الدول المتقدمة التي تستحوذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من مراكز البحوث علمية.

٥- غياب الديمقراطية وحرية البحث العلمي في العراق ولمدة أكثر من أربعة عقود سابقة من الزمن قد أسس مراكز بحوث لأغراض سياسية بحت ولاعتبارات شخصية ورغبات حزبية لا تمت لمهام البحث العلمي بأي صلة، ومن ثم تأسس فكر يحارب البحث العلمي، بدليل أن معظم التخصيصات المالية السنوية المخصصة للبحث والتطوير لم تؤت ثمارها المرجوة.

٦- إن معظم القيادات الإدارية في مراكز البحوث ووحداتها لا تؤمن بدور مؤسسة البحث في البحث والتطوير؛ وذلك لعدم معرفتها بأصول البحث العلمي الإبداعي، ومهامه، وأهميته، وقد أوكلت مهمة الإدارة العليا فيه، ليس لأنه من الباحثين المحترفين، وإنما لأنه من المرشحين الأوائل لذوي النفوذ والطاعة، فضلاً عن عدم انتمائه للملاكات البحثية فيه، تحت ذريعة أن المراكز البحثية ينبغي إن يديرها تدريسي من أحدى الكليات المناظر لمهامه، وبذلك أضحت إدارة المراكز البحثية امتيازاً يمنح وليس استحقاقاً بحكم المعيار العلمي.

٧- الهدر المالي نتيجة توجهيه الإنفاق في البحث والتطوير لغير مستحقيه، إذ من المعلوم أن الإنفاق على البحث والتطوير يضم مجموعة كبيرة من الأبواب ومن بينها: الرواتب والأجور للمراكز البحثية ووحداتها، والإيفادات العلمية، وتكاليف الدورات التدريبية، وورش العمل، وإقامة المؤتمرات، وتكاليف البحوث الريادية، وبراءات الاختراع، والنشر العلمي، والإنفاق على بحوث الدراسات العليا، وغيرها الكثير. بيد أن المشكلة التي تعترض الإنفاق على البحث والتطوير في العراق هو أن معظمة يتجه نحو الرواتب والأجور لغير الباحثين الرئيسين مثل: أجور الموظفين الفائضين (البطالة المقنعة) التي تصل نسبتهم إلى نحو ٧٠٪، فضلاً عن بعض الباحثين غير الأساسيين الذين لا يتمتعون بصفة الباحث وهؤلاء يشكلون نسبة كبيرة تصل إلى نحو ٩٠٪ من أعداد الملاكات البحثية، أو من باحثين أساسيين ولكن اختصاصاتهم العلمية لا تساعدهم على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد حالياً، مثل اللغة العربية واللغة الإنجليزية والتأريخ والجغرافيا والفنون الجميلة والمكتبات والمعلومات والفلسفة وغيرها من العلوم

الاجتماعية التي تزداد حصتها من الإنفاق على البحث والتطوير بمرور الزمن.

٨- عدم توافر البيئة العلمية المؤاتية للبحث العلمي؛ نتيجة ترهل المراكز البحثية ووحداتها بأعداد كبيرة لا تتناسب وحجم المؤسسة العلمية وبناهها التحتية، وهذا ما شكل عقبة كؤوداً لتطور البحث العلمي، حتى أن معظم مكاتب غرف الباحثين تضم ما بين (٥-٤) باحثين في كل غرفة هذا من جهة، والعوز المادي الذي تعيش فيه الفئات العاملة في حقل البحث العلمي مما لا يسمح لها بالتفرغ للبحث العلمي بل يفرض عليها عوزها المادي الانهماك في توفير سبل استمرار الحياة اليومية والسعي لامتلاك الضروريات الأساسية في ظل ما يخصص من ميزانياتهم المالية لشراء الكتب، والدوريات، وأجور الإنترنت، والتحليلات المختبرية وغيرها.

٩- لا وجود لقوانين واضحة للمراكز البحثية وأغلبها تأتي إلى الكليات وتقوم رئاسة الجامعات بتطبيقها على المراكز حتى وأن لم تكن تتناسب وعمل المراكز والبحوث العلمية، فقد ألغى مجلس الوزراء في الحكومة السابقة مجلس البحث العلمي عام ١٩٨٩ الذي كانت مهمته رسم سياسة البحث العلمي وأصبحت كل مؤسسة مسؤولة عن رسم سياساتها وتحديد احتياجاتها وفي ١٩ آذار من عام ١٩٩٥ أصدر هذا المجلس نظام مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لينظم عمل مراكز الأبحاث الذي حدد بموجبه صلاحيات مدير المركز وعدد البحوث وأجر الباحث، وبموجبه تشكلت هيئة للبحث العلمي غير متفرغة ترتبط بوزير التعليم العالي مهمتها تحديد الأهداف العامة والإطار العام لسياسة البحث العلمي للمراكز والوحدات البحثية ومتابعة برنامجها وتنشيط حركة البحث العلمي، والهيئة هي لجنة استشارية ليس لها هيكل تنظيمي وقراراتها بعضها ملزمة مثل استحداث مركز وبعضها توجيهيه -مثل نوعية البحوث فهي من اختصاص المركز-[٦٤]. (يمكن الرجوع إلى نظام المراكز البحثية رقم (١) لسنة ١٩٩٥ وكذلك تعليمات هيكل عمل الباحث العلمي رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٢).

١٠- ضعف الرقابة على نوعية البحث العلمي؛ مما أدى إلى انخفاض نوعية البحوث العلمية بجميع أنواعها، فهذه النوعية هي أدنى من المستوى العالمي، وهذا ما تشير إليه مختلف الدراسات المتعلقة بجودة التعليم العالي للجامعة كالأبحاث المنشورة والمطبوعات وغيرها، وقد تصدرت المراتب الأولى في هذا التقرير جامعات أمريكا الشمالية وكندا وجامعات أوروبية[٦٥]، مما انعكس

٦٤. محمد الربيعي، راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق.
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/552.htm

٦٥. د. محمد حسن شعبان، التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها، مجلة الإدارة العامة، العدد (١٤)، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٦، ص: ٦٦٩.

على ضمور البحث العلمي واحتلاله للمراتب الأخيرة في سلم مؤشرات البحث العلمي كافة.

١١- لم يتحوَّل البحث العلمي في العراق إلى صناعة علمية تجارية مهمة؛ لعدة أسباب من أهمها: تخلف أساليب العمل والإدارة والتنظيم في قدرات البلد وإمكانياته، وتحول العلم والتكنولوجيا إلى تدجينات أيديولوجية أو رؤى سياسية وتطلعات سلطوية أو نزوات فردية[٦٦]، فضلًا عن أنه غير موجه نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة ولا للمشكلات الرئيسة التي توجه المجتمع. ولذ فقد توزعت المراكز البحثية البالغ عددها ٤٥ مركزاً عام ٢٠١٣ بين مراكز بحثية إنسانية بقدر ١٦ مركزاً و ٢٩ مركزاً علمياً، بلغت عدد بحوثها حوالي ٣٥٨٨ بحثاً بين مخطط ومنجز ومنشور[٦٧]، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه أين تطبيق تلك البحوث على الواقع ولاسيما في الاختصاصات التي تمس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلمي؟

١٢- إن الترهل الكبير بالملاكات الوظيفية سواءٌ من الباحثين أو من الموظفين الإداريين، أدى إلى انحراف مهام البحث العلمي من مهامه العلمية الرئيسة إلى مهام إدارية بحت تتمثل بمتابعة شؤون الموظفين الكثر الذين يدخلون في خانة البطالة المقنعة، فضلاً عن عرقلتهم للعمل الإداري اليومي.

ثالثاً: فلسفة تطوير البحث العلمي في العراق ومعالجاته

تأتي أهمية تطوير واقع البحث العلمي في العراق من خلال تبني فلسفة واعية لمهمة البحث العلمي الرئيسة وهي كيفية بناء مؤسسات بحثية قادرة على حل المشكلات التي تواجه الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية كافة برسم سياسة للبحث العلمي، والسياسة بنحوٍ عام هي فن إدارة الواقع، أي بمعنى هي أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية، ومن ثم فإن سياسة البحث العلمي هي أداة تحقيق أهداف البحث العلمي ومصالحه، بحيث تتضمن هذه السياسة تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار في مجالات الحياة الإنسانية والاقتصادية كلها، فضلاً عن إيجاد التوازن ما بين هدف المعرفة التي يحملها الباحث بحد ذاتها والمشاركة في التنمية[٦٨]، وتتكون هذه السياسة

٦٦. د. نجاح كاظم، التعليم والبحث العلمي حاجات العراق الجديد، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص: ٩٥- ٩٨.

٦٧. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أرقام وحقائق: إنجازات ثلاث سنوات ٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣، مصدر سابق، ص:٥٤- ٥٥.

٦٨. عبد الحسن الحسيني، على دروب النجاح من الجامعة إلى سوق العمل، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص: ١٩-١٢٤.

من استراتيجيات، والاستراتيجيات تتكون برامج متعددة، ويمكن اقتراح استراتيجية للبحث العلمي وهي:

١- استراتيجية البحث العلمي

لقد تعددت مفاهيم الاستراتيجية تبعاً لوجهة نظر مريدها، وبنحوٍ عام فإن الاستراتيجية هي خطة تبين كيفية الوصول إلى هدف محدد، وتتضمن شبكة معقدة من الأفكار والتجارب والتوقعات والأهداف والخبرة والذاكرة التي تمثل هذه الخطة بحيث تقدم إطاراً عاماً لمجموعة من الأفعال التي توصل إلى هدف محدد، وهي نوعان: استراتيجية التعليم واستراتيجية التعلم[٦٩]، ويعتقد أن استراتيجية التعلم هي قريبة جداً لمهام البحث العلمي لأنها تعتمد كيفية التوصل إلى الحقائق واثبات ما يجري فرضه أو رفضه وفق معايير البحث العلمي بالاعتماد على التفكير الخلاق المبدع والبحث المتميز والابتكار والتجديد؛ ولذا لا بد من رسم سياسة للبحث العلمي تهدف إلى وضع سلم أولويات يجري بمقتضاها حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة في الوقت الراهن وتحقيق التنمية المستدامة بعيداً عن سن قوانين جديدة التي قد يتأخر تشريعها لسنين طويلة؛ لأن الاستراتيجية هي جزء من السياسة والسياسة يمكن أن ترسمها الوزارة المختصة، وأن الاستراتيجية تقسم على برامج متعددة والبرامج يمكن تنفيذها من الجهات ذات العلاقة، وأخيراً المتابعة؛ ويمكن إدراج بعض التدابير التي يمكن معها وضع استراتيجية تأخذ بالحسبان واقع البحث العلمي وإمكاناته:

١- وضع أهداف بحثية تتناسب والوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي في العراق الذي يتسم بانخفاض المستوى التكنولوجي، وإنتاجه لمادة أولية ولاسيما النفط الخام، فضلاً عن الابتعاد عن الحالة المثالية والمقارنة مع الدول المتقدمة في مضمار البحث العلمي.

٢- لا ينبغي مقارنة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي في العراق مع أي دولة نامية أخرى؛ لأن كل دولة لها خطة اقتصادية مختلفة عن الأخرى، فضلاً عن اختلاف أولوياتها ومشكلاتها التي تعترضها.

٣- ينبغي تمييز الكفاءات العلمية على أساس نتاجهم العلمي وليس على أساس الشهادة

69.https://sites.google.com/site/modernteachingstrategies/-learning-and-teaching-strategies

الحاصل عليها، ومن ثم يجري تشذيب مؤسسات البحث العلمي كافة من أشباه الباحثين الذين يعيشون على جهود الباحثين المائزين؛ وبالتالي سنرفع مستوى البحث العلمي من خلال مؤشرات البحث العلمي المتعارف عليها من جهة، ونرفع مستوى المادي للباحث من جهة أخرى، وهكذا يحقق البحث العلمي أهم المؤشرات في معايير الجدوى الاقتصادية للمشاريع وهي: ارتفاع إنتاجية العمل (الباحث)، وارتفاع إنتاجية رأس المال، وانخفاض مدة استرداد رأس المال المخصص للبحث العلمي، فضلاً عن تحقيقها لمعايير الربحية التجارية والحكومية في آن واحد.

٤- توافر قاعدة بيانات بموارد ومشكلات العراق كافة وفي القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية كلها، والتأكيد على السلطة الرابعة وهي وسائل الإعلام في نشر النتاجات العلمية لمراكز البحوث ووحداتها، فضلاً عن نشر مبدأ الشفافية تجاه السلطات الثلاث التشريعية والرقابية والتنفيذية؛ بهدف حث الباحثين على دراسة المشكلات التي تعترض مهامهم وإيجاد الحلول لها.

٥- الافتقار لخطط بحثية ملحقة بخطط التنمية إن وجدت، وضعف التعاون بين مؤسسات الحكومة والمراكز البحثية ولاسيما فيما يخصُّ تزويد البيانات والمعلومات إلى الباحثين، فضلاً عن تخوف تلك المؤسسات من تبيان مشكلاتها التي تعاني منها[٧٠]، إما لخشية توجيه العقوبات الانضباطية لهم أو للحفاظ على منصبهم الإدارية وامتيازاتهم المالية، وفي كلا الحالتين تتوسع الفجوة بين البحث العلمي والتنمية، وعلى حساب تحقيق المصالح الشخصية الضيقة.

٢- معالجات البحث العلمي التطبيقية

مما لا شك فيه أن من أصعب القضايا التي تواجه الباحث في كتابة البحوث العلمية الرصينة هي تقديم المعالجات التي تلبي طموحات الباحث العلمية من جهة، وتحقق الهدف المنشود في ظل الإمكانات المتوفرة للحكومة أو الجهة المستفيدة منه من جهة أخرى، ولعل من نافلة القول إن المعالجات التي تطرح في الآتي هي حلول يمكن تحقيقها إذا توافرت الإرادة السياسية للقوى الوطنية وبعيداً عن التجاذبات السياسية والمحاصصة الحزبية والطائفية، فضلاً عن صدق النيات لمتخذي القرار، والواقعية التي ينبغي طرحها في الحلول التي نعيش واقعها في البحث العلمي الحالي وبعيداً عن الفلسفة والتنظير والتمنيات، وهي كما يأتي:

٧٠. د. همام عبد الخالق عبد الغفور، د. عبد الحليم إبراهيم الحجاج، مصدر سابق، ص: ١٤٧.

١. إعادة هيكلة مؤسسات البحث العلمي في العراق سواءٌ من الناحية التنظيمية أو الإدارية أو المالية أو القانونية.

٢. اعتماد معايير الجودة الشاملة في إدارة المؤسسات البحثية من خلال التركيز على العناصر الأربعة الأساسية وهي[٧١]:

أ- التركيز على العملية: أي التزام العاملين جميعاً بالتحسين المستمر للجودة التنافسية والإنتاجية.

ب- العمل الجماعي (فريق العمل): من خلال دعم الأفراد العاملين بعضهم بعضاً، والمشاركة بأفكار التحسين المستمر.

ج- التركيز على نوعية الباحثين والموظفين والقيادة الإدارية بحيث تتناسب إمكاناتهم ومهام البحث العلمي، وتدريب العاملين وتعليمهم وتحسين أدائهم باستمرار.

د- التركيز على نوعية البحوث وجودتها ولاسيما البحوث التطبيقية التي تعالج مشكلة معينة.

٣. تحويل مؤسسات البحث العلمي في العراق من مؤسسات تعمل على وفق معايير الربحية الحكومية غير المنتجة إلى مؤسسات تعمل وفق معياري الربحية الحكومية والتجارية المنتجة، من خلال التعاقد مع مؤسسات الدولة كافة سواءٌ الحكومية منها أو غير الحكومية (القطاع الخاص)، لحل المشكلات التي تعترض عملهم، فضلاً عن فتح مكاتب للاستشارات العلمية فيها.

٤. منح بعض الصلاحيات الإدارية لمديري المراكز البحثية ووحداتها، بشأن المخاطبات مع المراكز البحثية المناظرة في الدول الإقليمية والدولية، بهدف فتح قنوات الاتصال فيما بينهم، فضلاً عن تشجيع الباحثين وحثهم على عمل بحوث مشتركة مع باحثين من الخارج، وتقديم الحوافز والامتيازات المادية والمعنوية لهم على وفق القانون، للقضاء على العزلة البحثية وإيجاد نسبة من الاندماج مع المؤسسات البحثية الخارجية لتسهيل عملية نقل الخبرات، وتأسيس شراكة معرفية، والإفادة من نجاحات الجامعات العالمية في تنشيط البحث العلمي.

٥. إعادة تنظيم استمارة تقييم الأداء السنوي لباحثي المراكز البحثية ووحداتها، وفصلها عن

٧١. هيئة التحرير، التحولات الراهنة ودور المحتمل في إحداث التغييرات في العالم العربي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص: ٣٥٩.

استمارة تقييم التدريسيين في الكليات المعمول بها حالياً؛ وذلك للقضاء على التقييم الخاطئ لكلٍ من مهام الباحث في مراكز البحوث، ومهام التدريسي في الكليات[٧٢]، فضلًا عن رفع كفاءة جودة معايير التقييم على وفق نوع المهام لا على وفق الشهادة الحاصل عليها.

٦. إعادة الاعتبار لمهام البحث العلمي في العراق من خلال التخلص من النظرة المتدنية للبحث العلمي، التي تُعد البحث والتطوير والابتكار من المهام الهامشية وغير المحترمة؛ بدليل أن معظم التدريسيين المعاقبين في الكليات يُنقلون إلى المراكز البحثية، فبدلاً من إعادة تأهيلهم في كلياتهم أو فصلهم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ينقلونهم إلى المراكز البحثية للتخلص منهم، وذلك عُدت المراكز البحثية منفى لتجمع التدريسيين غير المرغوب فيهم.

٧. التأكيد على ما أشارت إليه الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية على الاهتمام بتطوير البحث العلمي والإبداع من خلال ترسيخ أسس هيئة للبحث العلمي في الوزارة تضم ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام والخاص والمؤسسات التي تُعنى بالبحث العلمي للعمل على: توحيد الجهود العلمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأخرى لتوثيق العلاقات ولإجراء البحوث لمصلحتها، والتوجه نحو البحوث التطبيقية والاستشرافية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع، وتشجيع نشر النتاج العلمي من البحوث والدراسات، وإنشاء مجلس لطبع الكتب والمؤلفات ونشرها وتوزيعها، وتوحيد الجهود لإصدار المجلات العلمية المتخصصة المحكمة على المستوى الوطني، وتشريع قانون هيئة البحث العلمي، وزيادة تخصيصات البحث العلمي[٧٣].

٨. ضرورة إنشاء مواقع إلكترونية للمراكز البحثية ووحداتها جميعاً، بغية نشر نتاجاتهم العلمية على شبكة الإنترنت العالمية مستفيدةً من الاستخدام الواسع لها، ولتسويق نتاجاتهم العلمية وعرضها على المستفيدين بشكل مباشر.

٩. ضرورة استبدال ارتباط إدارة المراكز البحثية من صلاحية رئيس الجامعة ومهامه[٧٤]، إلى صلاحية

٧٢. لمزيد من المعلومات راجع:- د. هيثم عبد الله سلمان، د. يحيى حمود حسن، متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق: دراسة حالة جامعة البصرة، سلسلة بحوث الخليج العربي، العدد (٦٠)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٣.

٧٣. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي للسنوات (٢٠٠٩- ٢٠١٣)، بغداد.

٧٤. د. همام عبد الخالق عبد الغفور، د. عبد الحليم إبراهيم الحجاج، مصدر سابق، ص: ٢٤٨.

مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية؛ لأن مهام المراكز البحثية أقرب إلى مهام المساعد العلمي، فضلاً عن إن مهام رئيس الجامعة هي مهام تشريفية وليست علمية.

١٠. تشجيع الباحثين المبدعين الذين ينشرون بحوثهم العلمية في المجلات العربية أو الأجنبية، فضلاً عن دعم الباحثين الذين يشاركون في المؤتمرات الدولية الخارجية من خلال صرف تكاليف الإيفاد لهم.

٣- دور المراكز البحثية في التحليل والتنبؤ ووضع السيناريوهات

تطّلع المراكز البحثية بأدوار مهمة في رقي المجتمعات في الدول المتحضرة لأنها تقدم دراسات أكاديمية تحليلية حول المشكلات التي تعترض نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي مثل المحور المركزي في تجسير نقاط الارتباط بين المجتمع والدولة والعلم، من خلال خدمتها للمصالح العامة والفرد وصانع القرار، وتختلف أدوار مراكز البحوث في الولايات المتحدة عما في الدول العربية ولاسيما العراق من ناحيتين هما[٧٥]:

- أن المراكز البحثية الأمريكية تتوجه مباشرة نحو أصحاب القرار السياسي والعسكري والاقتصادي.
- أن أصحاب القرار يتجهون عادة إلى مثل هذه المراكز؛ من أجل بناء تصورات أو بلورة قرارات، أو تكوين رؤى عن أي أمر تحتاج إليه الإدارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها.

وهو بخلاف ما نجده في العراق، إذ لا يستعين صناع القرار بما تطرحه مراكز البحوث المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن إهمالها للكتابات البحثية التي يجرى تناولها في متن المجلات العلمية المحكّمة التي تصدر عن المراكز البحثية من بحوث ومقالات ووجهات نظر، فلم نسمع أو نرَ منذ أن باشرنا بمهمة البحث العلمي منذ أكثر من ثلاث عشرة سنة أن وزارة ما قد وجّهت دعوة لباحث ما للتوجه اليها وإجراء المقابلات العلمية للاستفسار وكيفية الإفادة من بحث ما نشر في مجلة علمية؛ وهذا يعطي انطباعاً إن معظم البحوث التي تنشرها المراكز البحثية في العراق يجري تبويبها على رفوف المكتبات ليأكلها الغبار في غفلة من جهة، وتستعين الحكومة بمجلس النواب (البرلمان) والكتل السياسية في اتخاذ القرارات والتشريعات معتمدين على التوافقات السياسية بدلاً من الاتجاه نحو المراكز البحثية لسن القوانين والتشريعات، وينحسر دور

٧٥. خالد وليد محمود، مصدر سابق، ص: ٦٥.

مجلس النواب في إقرارها والمصادقة عليها معاً، فلا ينبغي أن تكون الجهة المشرعة هي الجهة نفسها التي تقر القوانين والتشريعات وتوافق عليها؛ وذلك بهدف نشر حاكمية الشفافية في الأدوار التي توكل لكل مؤسسة على حدة.

وتأسيساً على ما سبق يظهر أن مراكز البحث العلمي في العراق هي مؤسسات مستهلكة وغير منتجة في الوقت نفسه، فلا رأي يتخذ ولا أمر يطاع، ومن ثم فقدت المراكز البحثية دورها المسند إليها من خلال الإفادة من بحوثها المنشورة في المجلات العلمية المحكمة وتطبيقها لتكون واقعاً، باستثناء بعض البحوث التي تتبناها بعض شركات القطاع الخاص وبعض مؤسسات المجتمع المدني في رفد اتجاهاتهم العملية؛ وبالتالي فقدت المراكز سطوتها العلمية على التنبُّؤ من خلال الدراسات الاستبيانية التي تحاكي الواقع وتتنبأ بالمستقبل، وهكذا فقدت المراكز البحثية دور التحليل والتنبُّؤ ووضع السيناريوهات التي يمكن اعتمادها في المستقبل، ويبقى المستقبل من وجهة نظر الحكومة مستقبلاً مجهولاً لا يمكن تصور ما هو قادم ولا يمكن الاستعداد له في ظل فقدان حلقة الوصل ما بين الحاضر والمستقبل، ولاسيما أن من أهم الأدوار التي يمكن أن تؤديها المراكز البحثية هي بناء سيناريوهات مختلفة مبنية على تصورات أو تقديرات يصوغها الباحث من مخيلته معتمداً على خبرته المعرفية غير المستندة إلى التنبؤات أو التوقعات الرشيدة؛ ولهذا تكمن أهمية السيناريوهات في أنها تفتح طرقاً متعددة نحو المستقبل، ومن ثم فإن حاكمية المراكز البحثية على مؤسسات صناع القرار تتجسد في تقديم الآراء والمقترحات والسيناريوهات والحلول والمعالجات إزاء القضايا التي لا يمكن الركون إليها عن طريق الاجتهادات الشخصية ولا الميول العاطفية، وإنما ينبغي الركون إلى مهام البحث العلمي وأصوله، باستخدام العلم والتقانة والابتكار، فضلاً عن النظرة الثاقبة للباحث والقراءة ما بين الأسطر وهذه هي من أهم صفات الباحث المبدع.

الخاتمة

لقد تأسست حركة «انقذوا البحث» في الصين عام ٢٠٠٥؛ بهدف إصلاح قطاع البحث والتعليم العالي[٧٦]، ولتطوير مهام البحث والتطوير في الصين على الرغم من بلوغه مستوى متقدماً مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى، فضلاً عن بعض الدول الغربية والمتقدمة، فكيف تكون الحال في العراق الذي لا يعاني من تخلف مؤسسات البحث العلمي فقط، ولكن يعاني من عبئها المالي التي تتحمله الحكومة من دون مردود يذكر، وهو أمر يدق ناقوس الخطر، فضلاً عن دق مسمار آخر في

٧٦. كاثرين بارادايس، مصدر سابق، ص: ١٦٣.

نعش مؤسسات البحث العلمي في العراق، وللحيلولة دون تفاقم نظرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التشاؤمية إزاء البحث العلمي، ينبغي إعادة تشكيل مؤسسات البحث العلمي على وفق المعايير العلمية التي تستند بالأساس إلى تكليف إدارة المؤسسات البحثية لباحثين متخصصين في مهام البحث العلمي، وليس إلى تدريسيين كما هو الحال الآن الذين لا يفقهون بشؤون البحث العلمي ومهامه في أدنى مستوى له، وفي أحسن الأحول يجري اختيار باحث بائس أو أنصاف الباحثين لإدارة المؤسسة البحثية، وينتظر منه رقياً وتميزاً وابتكاراً في سلم البحث العلمي؛ لذلك من المهم دعوة الكوادر البحثية المخلصة إلى تشكيل منظمة أو حركة يمكن أن نطلق عليها «انقذوا البحث العلمي في العراق» أسوة بحركة الصين، يكون هدفها الوحيد الضغط على الحكومة لتبني استراتيجية يمكن من خلالها إعادة البحث العلمي إلى موقعه اللائق.

وأسوة باليابان التي أوفدت ثلاث بعثات إلى الدول الغربية تختص كل واحدة منها بموضوع واحد فقط وهي: الشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية، والشؤون الثقافية، من أجل تقييم طبيعة موارد قوة هذه الدول والمجتمعات، وبعدما أنهت البعثات أعمالها، أقدمت الحكومة اليابانية بجمع ما توصلت إليه ونفذته بنحوٍ دقيق مما أوصلها إلى مصاف الدول المتقدمة، وفي أقل من ٥٠ سنة نجح اليابانيون في اعتماد سياسات العلم والتقانة الضرورية[٧٧]. والسؤال الذي يُطرح أين ذهبت اللجان والبعثات التي أوفدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق؟ وأين الدورات التدريبية للملاكات التدريسية؟ وأين صرفت النفقات التي خصصت للارتقاء بواقع البحث العلمي العراقي؟ والجواب إنها ذهبت أدراج الرياح، من دون فائدة!. وهكذا توصلت الدراسة إلى استنتاج رئيس وهو تطابق نظرية البحث مع واقع البحث العلمي في العراق، وهو أن السبب الرئيس لعدم تطور البحث العلمي في العراق جاء نتيجة القصور في فهم مهامه الرئيسة والنظر إليه على أنه ترفٌ فكري أو هامشي، ولملء الفراغ الأكاديمي ليس إلا.

٧٧. هيئة التحرير، حال العلم والتقانة في البلدان العربية، في حال الأمة العربية (٢٠١٥-٢٠١٤) الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، تحرير: علي الدين هلال، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ٢٠١٥، ص: ٤٠٣.

قائمة المصادر

أولاً: المراجع العربية

١. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي عامر الحماحمي، البحث العلمي: ضوابطه ومناهجه ومصادره، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٧.

٢. أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٨.

٣. أمجد صباح عبد العالي، هيثم عبدا لله سلمان، واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٥)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ٢٠٠٨.

٤. باسكال بوريس، أرنو فيسييه، الجامعة والبحث العلمي كمحرك لتأسيس الشركات: التجربة البريطانية أنموذجاً، ترجمة: جساس أنعم، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.

٥. بدر سعيد علي، أولوية البحث العلمي في الوطن العربي، الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي للمدة (٢٧-٢٤) مارس ٢٠٠٢، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، الشارقة، ٢٠٠٢.

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤: الشباب وتوطين المعرفة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، شركة دار الغدير للطباعة والنشر، دبي، ٢٠١٤.

٧. التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١٠.

٨. ثائر محمود العاني، الناصح، أحمد كامل، التنافسية الجديدة وإعادة هيكلية سوق العمل العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (٨٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠.

٩. ثناء فؤاد عبد الله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو

الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر – بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣.

١٠. حسين علي زيدان، نظرة تعريفية للمواصفات الإدارية (المواصفات القياسية الدولية العالمية ISO) الصادرة من علوم إدارة الأعمال، مجلة نفطنا، العدد (٦٢)، شركة نفط الجنوب، البصرة، أيلول ٢٠١٤.

١١. حيدر نعمة بخيت، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعالمية منها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٠) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة، ٢٠١١.

١٢. خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي- الأدوار- التحديات- المستقبل، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٣.

١٣. ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير المجتمع وتنميته، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (١٠)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، الكوفة، ٢٠٠٨.

١٤. صالح موسى الجغداف، وآخرون، دور البحث العلمي ومراكز البحوث في التنمية الصناعية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (٣٨)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، كانون الثاني ٢٠٠٠.

١٥. عبد الحسن الحسيني، على دروب النجاح من الجامعة إلى سوق العمل، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

١٦. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى، الخطوات المتخذة في عملية ترصين التعليم العالي في العراق، في حصاد البيان (٧)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، أيار – حزيران ٢٠١٦.

١٧. عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.

١٨. عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، سلسلة جسر التنمية، العدد (٦٨)، الكويت، المعهد العربي

للتخطيط، الكويت، كانون الأول ٢٠٠٧.

١٩. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠١.

٢٠. كاثرين بارادايس، نموذج جامعي عالمي جديد، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠٠٩، إشراف: برتران بادي، ساندرين تولوتي، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٩.

٢١. محمد جاسم الغتم، حول دور الجامعة في القرن الواحد والعشرين: وجهة نظر بحرينية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، شتاء ٢٠٠٩.

٢٢. محمد حسن شعبان, التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها, مجلة الإدارة العامة, العدد (١٤), معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٦.

٢٣. محمد مصطفى الخصاونة، آليات الربط بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (٤٣)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، نيسان ٢٠٠١.

٢٤. مهدي سعيد حيدر، مفاتيح المعرفة في الاستثمار الصناعي، الطبعة الأولى، ثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.

٢٥. نجاح كاظم، التعليم والبحث العلمي حاجات العراق الجديد، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٦. نهال فواد فهمي، إدارة التنمية التكنولوجية ومؤسسات البحث العلمي، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (٥٤)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، أيار ٢٠٠٤.

٢٧. همام عبد الخالق عبد الغفور، عبد الحليم إبراهيم الحجاج، استراتيجية التعليم العالي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٢٨. هيئة التحرير، التحولات الراهنة ودور المحتمل في إحداث التغييرات في العالم العربي، الطبعة

الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.

٢٩. هيئة التحرير، حال العلم والتقانة في البلدان العربية، في حال الأمة العربية (٢٠١٥-٢٠١٤) الاعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، تحرير: علي الدين هلال، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ٢٠١٥.

٣٠. هيثم عبدا لله سلمان، يحيى حمود حسن، متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دراسة حالة: جامعة البصرة)، سلسلة بحوث الخليج العربي، العدد (٦٠)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ٢٠١٣.

٣١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي للسنوات (٢٠٠٩- ٢٠١٣)، بغداد.

ثانياً: المراجع الالكترونية

١. بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي لعام ٢٠٠٩، الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية للمدة (٥-٨) تموز ٢٠٠٩، اليونسكو، باريس، ٢٠١٠.

http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001832/183277a.pdf

٢. التريكي، مصطفى الصغير ، النقراط، أحمد محمد، قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل (GTZ)، المجلة الجامعة، العدد (١٥)، مركز البحوث والاستشارات العلمية والتدريب، جامعة الزاوية، الزاوية، ٢٠١٣.

http://www.bulletin.zu.edu.ly/issue_n15_2/Contents/A_06.pdf

٣. الزبيدي، علي، وآخرون، التربية والتعليم العالي والفقر في العراق، دراسة مقدمة إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، برنامج البنك الدولي، بغداد، تشرين الأول ٢٠٠٨.

http://www.cosit.gov.iq/documents.pdf

٤. سليمان، سالم، الحديثي، صلاح، الحديثي، التعليم العالي في العراق دراسة تحليلية، من دون سنة.

http://www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm2.pdf

٥. سمير، دحمان بواعلي، عبد الكريم، البشير ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، من دون سنة.

http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com_international_albachir/com _8.pdf

٦. محمد الربيعي, راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق.

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/552.htm

٧. محمد، دنافز أيوب، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، من دون سنة.

http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nafzAyoub/r1_drNafzAyoub.pdf

٨. مريان، نادر ، وآخرون، الداخلون الجدد إلى سوق العمل الأردنية، مشروع المنار دربك للغد، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان، ٢٠٠٧.

http://www.almanar.jo/AlManaren/Portals/0/PDF2/%D8%

٩. المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل للمدة (٥-٩) تشرين الأول ١٩٩٨، اليونسكو، باريس، ١٩٩٨.

http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001136/113602ab.pdf

١٠. نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على تأسيس الكليات الأهلية ومدى تناسبها مع حاجة البلد، الرقم (١٢٧٨٤)، لجنة تقويم الأداء المتخصص، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، بغداد، ٢٠١٧.

https://www.fbsa.gov.iq/uploads/files/reports/_%D88%AF.pdf

١١. هيئة التحرير، التعليم العالي في مجتمع العولمة: وثيقة توجيهية، منظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلوم والثقافة (اليونسكو)، باريس، ٢٠٠٤.

http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001362/136247a.pdf

١٢. هيئة التحرير، التعليم العالي للبيع، نشرة التربية اليوم، العدد (٣)، قطاع التربية في اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، بيروت، تشرين الأول- كانون الأول ٢٠٠٢.

http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001299/129980ab.pdf

١٣. هيئة التحرير، الخريجون وسوق العمل، وزارة الخارجية والتخطيط، فلسطين، شباط ٢٠١٢.

http://www.mop.ps/ar/upload_file/2984576857463748.pdf

١٤. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أرقام وحقائق: إنجازات ثلاث سنوات ٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣، دائرة الأعلام والعلاقات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠١٤.

http://www.mohesr.gov.iq/uploads/pdf/Ministry%20Achivement%20details2014.pdf

15. https://sites.google.com/site/modernteachingstrategies/-learning-and-teaching-strategies

16. http://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate

17. http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/552.htm